العلاقات العراقية –الإيرانية بين الثوابت الموضوعية والمُتغيرات المُستقبلية

م. الدكتورة.دنيا جواد (*)

المقدمة

لاشك أن العلاقات العراقية–الإيرانية بدأت تُلقي بظلالها الواضحة على العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً لاعتبارات القدرات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية الإيرانية من جهة، علاوةً على الدور الإيراني الإقليمي الفاعل في المنطقة. فضلاً عن الواقع العراقي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الجديد بعد 2003، مما حدا بصانع القرار الإيراني إلى تبنّي آليات وتحركات سياسية وإستراتيجية واقتصادية أيضاً أثارت العديد من التساؤلات عن حقيقة ما تهدف إليه إيران منها أهي آليات طبيعية للدفاع عن النفس؟؟ أم سبق نظر لإثبات الوجود إمام المشروع الأمريكي ومُمانعته؟؟ أم هو نوع من استثمار الفرص المُتاحة لتحقيق مكاسب معينة لم تستطع تحقيقها في العراق سابقاً، وما هي انعكاسات هذه التحركات الإيرانية على طبيعة العلاقات العراقية –الإيرانية،أذا ما استطاع العراق استثمار الوجود الأمريكي، وبما يُمكنّه من اقتطاع دور إقليمي فاعل للعراق سيكون بالضرورة على حساب الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط برمته .

وتأسيساً على ما تقدم يتناول هذا البحث الأهمية المُتميزة التي تتمتع بها العلاقات العراقية –الإيرانية أذا ما قامت على أساس من التوازن والتكافؤ في المصالح والفُرص بوصف البلدين جارين وشريكين في المنطقة الأهم في العالم وتربطهما علاقات تاريخية وحضارية وسياسية واقتصادية وإستراتيجية وثيقة. إذ كان الحديث–ومازال–عن واقع العلاقات العراقية–الإيرانية قريناً لمراحل مختلفة مرت بها هذه العلاقات بين صعود وهبوط، نجاحات وانتكاسات. وفي كل هذه المراحل، كان لكل من العراق وإيران مصالحه الخاصة في كل منهما بشكل خاص وفي الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل عام، لاسيما وان لكل منهما مزيجاً هائلاً من الإمكانات والقدرات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن أن هذه العلاقات مرت بُمنعطفات خطيرة كادت تودي بها إلى نقطة اللاعودة.

وينطلق هذا البحث من افتراض مفاده **((على الرغم من أن العلاقات العراقية–الإيرانية ما تزال تُعاني ضعف الارتباط المؤسسي، وبما يجعلها تبدو أكثر عرضة للتغيير وعدم الاستقرار، فأن هذا الاتجاه لا يزال في بداياته الأولى. وعليه فإذا ما قامت العلاقات الثنائية بين البلدين على أساس من التوازن والمشاركة في المصالح الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما إزاء الآخر، يُمكن أن تتجه العلاقات بينهما نحو أطر أكثر استقراراً وآفاق أرحب من التعاون الإقليمي البنَّاء، الذي يُمكن أن يكون لبنة أساسية في التفاعلات والتوجهات الإقليمية لا في الخليج العربي فحسب بل في الشرق الأوسط والسياسة الدولية برمتها))**.

(*)وحدة البحوث والدراسات–كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

وفي ضوء هذا التوجه يطرح البحث العديد من الاسئلة التي فرضت نفسها بقوة على أجندة العلاقات العراقية –الإيرانية يتمثل أهمها بما يأتي:

- هل يستطيع صانع القرار العراقي إن يبني علاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على أساس من التكافؤ والشراكة في المصالح الإقليمية ؟؟؟.
- هل أن النفوذ الإيراني في العراق يُعدَّ نفوذاً غير مُبرر في الشأن الداخلي العراقي أم أنه ناجم عن طبيعة العلاقة بين دولتين جارتين تربطهما مصالح مُتبادلة ومُشتركة؟؟؟.
- هل يُعدَّ الوجود والنفوذ الأمريكي عاملاً مؤثراً ومهدداً للعلاقات العراقية–الإيرانية أم عامل دعم لها؟؟؟.
- هل يستطيع صانع القرار العراقي أن يستثمر الوجود والنفوذ الأمريكي لاقتطاع دور إقليمي ريادي في المنطقة وعلى أساس من الشراكة مع الدور الإيراني في المنطقة الأهم في العالم؟؟؟.
- ما هي المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية –الإيرانية وكيف تؤثر ؟؟؟.
- ما هو مُستقبل العلاقات العراقية –الإيرانية التي تؤثر وبشكل مُباشر في امن واستقرار الشرق الأوسط والخليج العربي برمته ؟؟؟.

وانطلاقاً من ضرورة تحرّي العلاقات العراقية –الإيرانية، لما لإيران وبوصفها دولة إقليمية فاعلة من دور استراتيجي واقتصادي وسياسي فاعل في النظام الدولي عموماً ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً لعلاقاتها الوثيقة مع كل الدول الخليجية عموماً والعراق خصوصاً، وللأهمية المُتميزة التي يحظى بها العراق على الصُعد الاقتصادية والجيو–إستراتجية والسياسية ،تم معالجة العلاقات العراقية–الإيرانية والمُتغيرات المُستقبلية المؤثرة عليها في هذا البحث من خلال مبحثين أساسيين. سنسلط الضوء في المبحث الأول على مراحل تطور العلاقات العراقية –الإيرانية بين عهدين. فيما تمت مُعالجة المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية–الإيرانية سواء أكانت داخلية اقتصادية أم إستراتيجية أم سياسية، أو كانت خارجية إقليمية أم دولية في المبحث الثاني، لينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات النهائية حول أهم المُتغيرات المؤثرة في العلاقات بين البلدين الجارين في غربي آسيا، وما هي التوصيات الأساسية لرصف علاقات عراقية–إيرانية قائمة على أساس من التكافؤ والشراكة والتوازن بين البلدين الجارين، وكيف يستطيع العراقيون الإفادة من وجود قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط تبدو في أحيان كثيرة مناوئة لنظام الهيمنة الأمريكية ألآحادي.

المبحث الأول: تطور العلاقات العراقية– الإيرانية بين عهدين:

من نافلة القول الإشارة إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد انشغلت ومع بدايات تأسيسها عام 1979 بمحاولات ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز أولاً، مع الاستعداد لاحتمالات المجابهة مع قوى إقليمية وربما دولية مُحتملة ثانياً، فضلاً عن المحافظة على قيم الثورة الإسلامية في الداخل والسعي لنشرها في الخارج ثالثاً،والتحسب لأحداثها الداخلية المضطربة كونها خليط من قوميات متصارعة كالفرس والبلوش والأكراد والعرب وغيرهم أخيراً[1]، وبما كان يُفيد اختلاف المخاطر وطبيعة الأهداف القومية الإيرانية عام 1979 عنها بعد التاسع من نيسان عام 2003، مما حتَّم بطبيعة الحال اختلاف مضمون وإبعاد العلاقات العراقية–الإيرانية قبل 9/4/ 2003م وبشكل كبير وجذريَّ

1 **منعم صاحي العمّار ،إيران وقابلية التكوّن من جديد، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد 17 ، 2001، ص ص(24–25) .**

عن تلك التي تشكلت بعد ذلك التاريخ، وفي العموم يُمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين في تأريخ العلاقات بين البلدين الجارين[2]، تمثلتا بما يأتي:

المرحلة الأولى: العلاقات العراقية –الإيرانية للمدة 1979– 2003 :-

لقد جسدَّت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث وهي الحدث الذي كان له الأثر الأكبر على سياستها الخارجية، بسبب التغيير في النظام السياسي الإيراني وما تبعه من تغُير في اتجاهات سياستها الخارجية وفي رؤيتها للعالم الخارجي من جهة، ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية ومن جهة أخرى[3]، ومنذ تلك اللحظة التاريخية عانى صانع القرار الإيراني من الحيرة بين ما تُمليه المصلحة القومية الإيرانية ومُتطلبات الأهداف الإيديولوجية التي غيَّرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية وماهية الفُرص السانحة أمام صانع القرار الإيراني[4]، لاسيما وأن السياسة الخارجية الإيرانية أصبحت تُمثل جزءاً من إيديولوجية النظام الجمهوري الإسلامي ووجهاً من وجوه السياسة العامة للدولة وان كليهما يبُنى على الموازين الإسلامية[5].

وبناءاً على ما تقدم عملت إيران على تصدير ثورتها الإسلامية بوصفها الخطوة الأولى لضمان مصالحها الإقليمية من خلال المدَّ المعنوي لثورتها الإسلامية. وتطبيقاً لذلك كانت لإيران قواعد شعبية وأيديولوجية في لبنان وقدمت دعماً مذهبياً لأفغانستان وامتلكت نفوذاً مذهبياً ومعنوياً مماثلاً في باكستان، وكل ذلك كان بمثابة دعم لها خارج حدودها تستفيد منه وقتما تشاء، كما حصل مع حزب الله في لبنان عندما استفادت منه في توجيه ضربة ضد مصالح الدول المناوئة للمصالح الإيرانية[6].

وكان من الطبيعي أن يكون أول هدف لهذا التوسع المعنوي للثورة الإيرانية هو العراق،بوصفه الدولة الأولى التي تربطها مع الجمهورية الإيرانية حدود طويلة مشتركة ،وعلاقات تاريخية واجتماعية بل وحتى دينية عميقة،فضلاً عن العلاقات والمصالح المتبادلة على جميع الأصعدة الاقتصادية والإستراتيجية الأمنية والعسكرية والسياسية، علاوةً على أنه لا يُمكن للنظام الثوري الإسلامي الفتي في إيران التعايش مع النظام العلماني في العراق طالما إن كل منهما يحمل في طياته تهديداً لوجود الآخر[7].

وفي هذا الإطار لم تشهد العلاقات الإيرانية–العراقية أي تطور أو تحسن منذ قيام الدولة العراقية الحديثة (1921) باستثناء مدة قصيرة أثناء الحكم الملكي في العراق والتي أعقبت توقيع الطرفين على اتفاقية عام 1937، التي رسمت الحدود المائية بينهما في منطقة شط العرب، وكذلك وجود نوع من التفاهم بينهما حول مسألة تشكيل مجلس التعاون الخليجي في منتصف السبعينيات بعد التوقيع على اتفاقية الجزائر عام1975، على الرغم من عضويتهما الفاعلة في حلف بغداد عام 1955 بسبب الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط، وبوصفه الحلقة الأساسية في إيقاف زحف المد الشيوعي

---

2 **P(22-25). Iran-Iraq Relations After Saddam, The Washington Quarterly, Autumn 2003**

3 **أنس مصطفى كامل، الدراما الآسيوية .. والأبعاد الاقتصادية للثورة الإيرانية ، بيروت، دار الحقائق ،الطبعة الأولى، 1981 ، ص(18) .**

4 **نغم نذير شكر ،التوجهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، بغداد، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،مجلة دراسات دولية ، ،2004، العدد 65، ص (4).**

5 **ايزدي بيزن ،مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، ترجمة سعيد الصباغ ،القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000، ص(104) .**

6 **أبو القاسم قاسم زاده دولة خانمي ، مستقبل العلاقات الإيرانية– العربية ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ،العدد 257 ، تموز 2000 ، ص(183) .**

7 **نيفين عبد المنعم مسعد ،صنع القرار في إيران. والعلاقات العربية–الإيرانية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص ص(211–212)**

إلى الشرق الأوسط[8]. إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران، قوَّض هذا التفاهم ودفع بعلاقاتهما الثنائية إلى حرب طاحنة بين عامي 1980–1988.

فبعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران وبقيادة الخميني عام 1979 وهو العام نفسه الذي تولى فيه صدام حسين زمام الحكم في العراق، وقبل أن يستقر النظام السياسي في إيران دخلت العلاقات العراقية–الإيرانية توتراً وتصعيداً أدى إلى مُنزلق خطير وحرب طويلة استمرت لثمان سنوات،كان لها انعكاسات سياسية واقتصادية وإستراتيجية خطيرة ليس على البلدين الجارين فقط، بل على المنطقة بأكملها. إذ أن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد حرب عسكرية عادية أو خاطفة فحسب، بل أنها كانت أيضاً حرباً نفطية واقتصادية وسياسية وحدودية وعقائدية، سرعان ما تطورت–وفي أسوأ مراحلها– لتصبح حرباً عنصرية مقيتة[9].

إذ تراشق الطرفان الجاران الاتهامات، إذ اتهمت إيران العراق بإعدام الرموز الشيعية المعارضة[*]، وأتهم العراق إيران باستغلال المذهب الشيعي لإحداث قلاقل في الدول المجاورة عموماً وفي العراق خصوصاً، من خلال محاولتها المُستمرة لتصدير الثورة الإيرانية، وبدأت الحكومة العراقية آنذاك بطرد الشيعة من ذوي التبعية الإيرانية، ثم ألغت معاهدة الجزائر، وبدأت بعدها بخمسة أيام فقط العمليات العسكرية العراقية على عشرة مطارات إيرانية[10]، لترتفع حدَّة وتيرة الحرب الإعلامية بين العراق وإيران بشكل مُتسارع، وقد اتخذت من قضية الأحقية في مياه شط العرب عنواناً لها[11]، لتُسارع الدوريات الإيرانية بالاعتداء على المخافر الحدودية العراقية[12]، وبعد عشرة أشهر من ذلك التوتر تحوَّل التراشق بالكلام إلى تراشق بالمدفعية، ثم اندلعت الحرب العراقية –الإيرانية واستمرت للمدة 1980–1988[13].

وفي السابع عشر من تموز/يوليو من عام1988 أبلغت الحكومة الإيرانية الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (خافيير بيريز ديكويلار) موافقتها على قرار الأمم المتحدة القاضي بإيقاف الحرب العراقية– الإيرانية المرقم (598) بعد إن تجاوزت الكلفة الإجمالية للحرب الـ1000 مليار دولار لكل من العراق وإيران ،ناهيك عن الخسارة التنموية لكل منهما والتي تجاوزت الـ25 عام[14]، حتى تميَّزت العلاقات العراقية–الإيرانية بالطابع الصراعي، الذي تتطلب آثاره بعض الوقت والكثير من العمل لمعالجة ومداواة الجروح النازفة للبلدين.

---

8 .**للمزيد ينظر شبكة المعلومات الدولية :–WWW.Al-Moqatel.Html**

9 **محمد السعيد إدريس،النظام الإقليمي للخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص (468) .**

(*)وأهمهم المرجع الديني محمد باقر الصدر .

10 سمير الخليل ، جمهورية الخوف ، ترجمة أحمد رائف ،القاهرة ، الزهراء للأعلام العربي ، 1993 ، الطبعة الثالثة ، ص(389) .

11 **خالد يحيى العربي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون الدولي، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة ، سلسة دراسات 211، الطبعة الأولى ، 1980،ص (21–22) .للمزيد ينظر مازن إسماعيل الرمضاني،الدولتان العظميتان والحرب العراقية الإيرانية، بغداد ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،الدار الوطنية للطباعة ، 1987،ص ص(97–103) .**

12 **شفيق عبد الرزاق السامرائي،الحرب العراقية –الإيرانية ... والموقف العربي، بغداد ،الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،الدار الوطنية للطباعة ،1987،ص(125).**

13 **زهير الجزائري،المستبد : صناعة قائد... صناعة شعب ، بغداد –بيروت ، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006 ، ص(128)،للمزيد ينظر أيضاً وليم بولك ، لكي نفهم العراق، تقديم عبد الحي زلوم ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،2006 ،ص (168).**

14 **زهير الجزائري ، المستبد ..مصدر سبق ذكره ، ص (185).للمزيد ينظر محمد حسنين هيكل ،حرب الخليج :أوهام القوة والنصر ،القاهرة ،مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1992 ، ص ص(142–143)، وكذلك زيد التغلبي ، التوازن الإيراني– الأمريكي في منطقه الخليج والشرق الأوسط ،شبكة المعلومات الدولية ، شبكة البصرة ، http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/0808/zayd_150808.htm.**

وقد جاءت وفاة الخميني لتضع حداً لمنطق الثورة الإسلامية الذي أراد إن تتطابق قمة المؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع قمة مؤسسات الدولة في إيران ،ليتراجع المنطق الثوري للثورة الإسلامية الإيرانية نوعا ما، فاضطرت الحكومة الإيرانية تحت وطأة الظروف إلى التخفيف من حدَّة الحماس الإيديولوجي المفرط.

وبعد تسلم علي خامنئي منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، وهاشمي رافسجاني منصب رئيس الجمهورية عام 1989 حدثت تعديلات دستورية كثيرة عكست الانتقال من مرحلة تصدير الثورة إلى مد الجسور مع الآخرين ومن رفض الصلح إلى انتهاج دبلوماسية مرنة وواقعية[15]، الأمر الذي كانت له انعكاساته وتأثيراته المُباشرة على مضمون وطبيعة العلاقات العراقية–الإيرانية وتفاعلاتها من جهة وعلى طبيعة الأدوار الإقليمية لكل من العراق وإيران آنذاك من جهة ثانية.

وجاءت حرب الخليج الثانية عام 1991 لتُضيف تعقيداً آخراً وملفات جديدة إلى العلاقات العراقية–الإيرانية، فتداعيات هذه الحرب كان لها العديد من الانعكاسات على هذه العلاقات، من أبرزها الخلاف حول الطائرات العراقية التي تم نقلها إلى إيران لحمايتها وإنقاذها من الهجوم الأمريكي، وكذلك اتهام بغداد لطهران بتورطها في الأحداث الداخلية العراقية التي تحركت على شكل انتفاضة شعبية في مارس عام 1991.

ففي الثاني من أب من عام 1990 بُعيد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية أقدم العراق على غزو الكويت[16]، ليُقدم بذلك فُرصة جديدة للقيادات الإيرانية لتقتطع لها دوراً إقليمياً فاعلاً في الخليج العربي والشرق الأوسط برمته، لاسيما وان منطقة الخليج العربي ليست مجرد ارض عامرة بأقليات تُعبَّر عن توجهات مُتعاطفة مع حركة الخميني آنذاك، بل أنها أيضاً منطقة تسودها العمالة الأجنبية غير العربية، والتي تبلغ نسبة كبيرة منها من العمالة الإيرانية العاملة في الخليج العربي وهذه النسبة ليس مما يُستهان بها بسبب الكثافة السُكانية الكمية وتنظيماتها المحلية، بل لان هذه النسبة مهما بلغ مستوى الخلافات العقائدية بينها إلا أنها لابد وان تتحالف مع بعضها البعض ومع الأقلية الإيرانية المتواجدة في الخليج العربي، بحكم كونها محرومة من الحقوق السياسية، فضلاً عن وصول عدد هائل من ذوي الأصول الإيرانية إلى مواقع السلطة في مختلف أجزاء الخليج العربي لتكون بؤراً لامتداد النفوذ الإيراني والتعاطف مع التوجه الإيراني بالرغم من إن هذه الأقلية تحمل الجنسية العربية لإحدى دول المنطقة العربية[17].

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث يُلاحظ إن المواقف الرسمية لجمهورية إيران الإسلامية تغيرت وتبعاً للمُتغيرات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية التي شهدها العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة 1990، إذ أصبحت إيران تؤكد أنها مُلتزمة بنهجها في مسيرة البناء وتنفيذ خططها الخماسية لإعادة البناء وكسر العزلة وتجنب إثارة المزيد من العداوات والقيام بتحرك دولي ايجابي نشط لتبث الأمن والطمأنينة لدى حكام المنطقة حول الدور الإيراني وهو ما تحقق من خلاله إقامة علاقات طيبة مع كثير من دول المنطقة سبيلاً المزيد من هذا التحسن[18]. في الوقت الذي فُرض فيه حصار

---

15 **أنعام عبد الرضا سلطان ، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001،ص(60) .**

16 **عبد الرزاق الفارس ، السلاح والخبز :الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970–1990) ، دراسة في الاقتصاد السياسي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1995، ص ص(150–151) .**

17 **حامد عبد الله ربيع، العراق .. ولعبة الأمم .. حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة ، بغداد،الجمعية العراقية للعلوم السياسية، الدار الوطنية للطباعة، 1987، الطبعة الأولى ، ص ص(17–18) .**

18 **أنعام عبد الرضا سلطان ، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية...مصدر سبق ذكره ، ص (65) .**

جائر على للعراق وعقوبات اقتصادية صارمة أتت على البني التحتية للدولة العراقية،حيث استخدمت الولايات المتحدة في أدارتها للأزمة مع العراق أثر دخوله إلى الكويت حزمة من القرارات الدولية تجاوزت الثلاثين قراراً دولياً صادراً من الأمم المتحدة، ومزيجاً من القيود والضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية في آن واحد، وبموجب مقررات الأمم المتحدة والتي تمثل أهمها بكل من القرارات الآتية (661 في 1990/8/6–665 في 1990/8/25– 666 في 1990/9/13–670 في 1990/9/25)[19].

إلا إن العلاقات العراقية –الإيرانية لم تتحسن بعد انتهاء الحرب بل بقيت مقطوعة ومتوترة في أحيان كثيرة، لأن البلدين لم يوقعا معاهدة للسلام تضبط مسار العلاقات وتعيدها إلى حالتها الطبيعية، ساعد على ذلك قرار مجلس الأمن السابق الذكر والذي كان غامضاً في صياغته لاسيما المتعلق منه بالمسؤولية عن الحرب العراقية–الإيرانية[20].

وقد انتهت هذه الحرب بإخراج العراق من الكويت مهزوماً على يد قوات دولية كانت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991. وفي هذا العام تحديداً اندلعت انتفاضة شيعية حمَّل العراق جزءا من مسؤوليتها لإيران، كما اتهمها بالتخطيط والتنسيق مع المُعارضين الشيعة الموجودين على أرضها وعلى رأسهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامية لإسقاط نظام حكمه، وهو ما أعاق عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها ،لتستمر الخلافات المشوبة بالتوتر والبُعد الصراعي تطبع علاقة البلدين أثناء الحصار الدولي على العراق والذي استمر من عام 1991 حتى عام2003. وفي الوقت الذي دخل فيه العراق في عُزلة إقليمية ودولية اثر غزوه للكويت سارعت إيران إلى إعادة وصل ما انقطع في الثمانينيات من علاقاتها مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان، لتتوَّج العلاقات السعودية –الإيرانية بتوقيع الاتفاقية الأمنية في أبريل 2001، حيث حولت التطورات الإقليمية إيران من عدو إقليمي رئيس لدول الخليج العربي إلى شريك إقليمي استراتيجي في التفاعلات الإقليمية بفاعلية ومرونة متناهية وعلى حساب الدور الإقليمي العراقي في المنطقة[21]، وبما كان له انعكاسات مُباشرة على العلاقات العراقية–الإيرانية.

وفي عام 2003 تحديداً بدأت نُذر حرب أميركية على العراق، لتُعلن إيران في البداية مُعارضتها لهذه الحرب ثم عادت وأعلنت وقوفها على الحياد بادئ الأمر ،وسرعان ما أظهرت، وبعد سقوط نظام حكم صدام حسين، ابتهاجها بزوال هذا النظام الذي دخل معها في حرب ضارية لثماني سنوات، أتت على الأخضر واليابس من تأخير للمشاريع الإستراتيجية الإيرانية ومن تدمير للبني التحتية الإيرانية واستهلاكِ لمشروع تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الجوار الإقليمي وأولها العراق.

المرحلة الثانية: العلاقات العراقية –الإيرانية بعد عام 2003:

---

19 **جورج قرم، انفجار المشرق العربي... من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق (1956–2006)، ترجمة محمد على مقلد، بيروت، مؤسسة الفارابي2006 ، ص(543) .**

20 **دجلة وحيد، مستقبل العراق والشرق الأوسط في اجتماع الذئاب والثعالب، شبكة المعلومات الدولية ، شبكة البصرة:– http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/0808/zayd_150808.htm**

21 **وليم بوليك،لكي نفهم العراق...مصدر سبق ذكره ، ص (183) وللمزيد ينظر أيضاً علي حسين باكير، المساومات الإيرانية – الأميركية... "إيران غيت" ثانية أم حرب خليج رابعة ...فتح قنوات حوار مع إدارة جورج بوش عبر "دبلوماسية الأبواب الخلفية"،شبكة المعلومات الدولية، شبكة البصرة: .http://www.albasrah.net/ar_articles_2007/0307/baker_100307.htm**

في العموم يُمكن القول إن شكل التغيرات السياسية في سياسة إيران الخارجية حيال أيَّ منطقة في العالم، وبالذات حيال منطقة الخليج العربي عموماً والعراق خصوصاً بعد عام 2003 بقيَّ مرهوناً بمصالحها الحيوية والإستراتيجية،لاسيما بعد وفاة الإمام الخميني وتحوّل صانع القرار الإيراني من التركيز على اعتبارات المصالح الإيديولوجية البحتة ومبدأ تصدير الثورة إلى اعتبارات المصالح القومية الإيرانية لتتكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية الحاصلة في المجتمع الدولي. فأينما تكون المصالح الإيرانية تُعزَّز إيران من علاقاتها مع دول تلك المنطقة، والعكس بالعكس. وهذا ما ينطبق على علاقات إيران الخارجية مع دول الخليج العربي عموماً ، وما يؤكد هذه الحقيقة أيضاً خط العلاقات الخليجية . الإيرانية منذ عهد شاه إيران، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالنفوذ والوجود الإيراني في الخليج العربي عموماً وفي العراق خصوصاً، وهو أيضا ما يُفسر سبب مسارعة إيران إلى إقامة علاقات متطورة مع العراق بعد 2003 وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي وفي الميادين السياسية والاقتصادية وحتى التنسيق الاستراتيجي معه، مع الحرص على خلق حالة من التوازن في علاقاتها مع كل من العراق والولايات المتحدة الموجودة في العراق أساساً، وإن كانت في المدة الأخيرة أكثر ميلاً إلى تصعيد التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، في ضوء استمرار الضغوط الأمريكية على البرنامج النووي الإيراني من جهة وإبرام الاتفاقية العراقية–الأمريكية، والتي تتوقع الجمهورية الإيرانية أنها ستوجه ضدها وستُخرج العراق من دائرة التأثير الإيراني على أقل تقدير،وبما قد يجعل من القواعد الامريكية في العراق من أهم مصادر التهديد للأمن القومي العراقي.

وعلى الرغم من إن السياسة الإقليمية الإيرانية تمثل جزءاً من إيديولوجية النظام الجمهوري الإسلامي ووجها من وجوه السياسة العامة للدولة[22]، وعلى الرغم من الاحتلال الأمريكي للعراق فإن العلاقات العراقية –الإيرانية تعززّت بشكل مضطرد على الصعيديين الاستراتيجي الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي بعد 2003/4/9، لاسيما وأن الشعب العراقي ينظر إلى الشعب الإيراني بأنه ليس مجرد شعب جار وإنما شعب أسلاميَّ تربطه مع الشعب العربي بصورة عامة والشعب العراقي بصورة خاصة الروابط الإسلامية العريقة وعلاقات التاريخ المشترك لمئات من السنين، وان هذه الرؤية يجب أن تكون عنصر تقوية للعلاقات الايجابية في العصر الحديث بين إيران والعراق وبقية الأقطار العربية. كما أن العراق ما زال يتطلع أن تقوم بين العراق وإيران الجديدة علاقات وثيقة من التعاون المُثمر على أساس من التكافؤ والتوازن في الفُرص والمصالح بما يعزز الأواإذ حيث كان العراق ملجأ لمعظم الشخصيات الدينية والسياسية الإيرانية خلال عهد الشاه،وكذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي كانت الملاذ الآمن لمُعظم الشخصيات العراقية المُعارضة لنظام صدام.

وعليه تعززت علاقة إيران بالعراق في ظل الحكومة الجديدة بعد 2003، التي اعترفت بها الجمهورية الإسلامية في إيران مبكراً. وفي سبتمبر/أيلول من العام التالي لسقوط نظام حكم صدام حسين، استأنف كل من العراق وإيران علاقاتهما الدبلوماسية بشكل كامل، لتقفز العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة إبراهيم الجعفري، إذ أصدرت تلك الحكومة أمراً بالعفو عن المُحتجزين والمُعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيباً بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لبغداد، وتم افتتاح قنصليات إيرانية في بغداد والبصرة وكربلاء والنجف وأربيل، فضلاً عن نشاط السفارة الإيرانية، الممثليات التجارية الإيرانية في العراق[23].

---

22 **ايزدي بيزن ،مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية... مصدر سبق ذكره، ص(104) .**

23 **أيمانويل والرشتاين ،شبكة المعلومات الدولية: http://www.mokarabat.com/m666.htm**

وفي تطور مشهود للعلاقات الثنائية بين البلدين لم يحدث منذ أربعين عاماً زار وفد عسكري عراقي كبير برئاسة وزير الدفاع السابق سعدون الدليمي طهران، وقدم الوفد اعتذاره لإيران حكومة وشعباً عن ما وصفه بجرائم صدام بحق إيران، وتكللت هذه الزيارة بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري في مجالي الدفاع ومحاربة الإرهاب[24].

كما زار السيد إبراهيم الجعفري وبوصفه رئيساً لوزراء العراق طهران لتعميق وتوثيق العلاقات بين البلدين بعد أن شابها التدهور في ظل حكومة إياد علاوي الذي اتهم طهران بالتدخل في الشأن الداخلي العراقي،قدم الجعفري أثنائها التطمينات اللازمة لطهران، مؤكدا أن حكومته لن تسمح للمعارضة الإيرانية (منظمة مجاهدي خلق) بأن تتخذ من الأراضي العراقية مُنطلقاً لممارسة عملياتها ضد إيران، وكان من أبرز نتائج تلك الزيارة التوقيع على اتفاقية تعاون أمني مشترك بموجبه شكَّل البلدان لجاناً مُشتركة للتنسيق الأمني وضبط الحدود بين العراق وإيران، والمساعدة في إعادة تأهيل الجيش العراقي[25].

واستمر الخط البياني للعلاقات العراقية –الإيرانية بالتصاعد حتى بعد تسلم السيد نوري المالكي رئاسة الوزراء، حيث بادر الأخير إلى زيارة إيران، واستقبله الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الذي أعلن أثناء هذه الزيارة عن ربط أمن بلاده بأمن العراق، قائلا إن بلاده مستعدة لإحلال الأمن كاملا في العراق، لأن أمن العراق يفيد استقرار وأمن إيران حيث تم توقيع اتفاق التعاون الأمني بين العراق وإيران[26]، وهو التعاون الذي لا يزال مطردا يوماً بعد يوم رغم الضغوط والاتهامات الأميركية باستغلال هذا التعاون لتحقيق مكاسب إقليمية لإيران على حساب المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة .

وعليه يُمكن القول،أنه على مدار عقد ونصف العقد (1990- 2005) لعبت التطورات الداخلية التي شهدتها إيران في عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، وخاصة بالنسبة لمدة حكم الأخير (1997- 2005)، دوراً كبيراً في تغير طبيعة وأداء السياسة الخارجية الإيرانية، مما ساهم في تسريع وتيرة التحسن مع دول الجوار، بالاستناد إلى مفاهيم الحوار وتحسين الأجواء الإقليمية بل وتعزيز وتنسيق التعاون الإقليميين مع دول منطقة الخليج العربي وأهمها بالنسبة للمُدرك الاستراتيجي الإيراني العراق، في ضوء التأكيد الإيراني على التخلي عن مفهوم تشكيل أمة واحدة للدفاع عن المُستضعفين في الأرض، وأن تكون إيران مركزاً للأمة الإسلامية كما كانت تدعو إليه في السابق في أطار نظريتها السابقة والتي كانت توصف بنظرية ((أم القرى))، وهما المفهومان اللذان كانا مصدراً لكل الصدامات التي واجهتها إيران مع بيئتها الخارجية القريبة والبعيدة على حد سواء .

وهذا الخطاب الخارجي الإيراني أسهم في زيادة مساحة الالتقاء بين العراق وإيران، بالرغم من تصاعد الفجوة في العلاقات الإيرانية والأمريكية، وتزايد الضغوط الأمريكية على الملف النووي الإيراني، وتزايد الاتهامات الأمريكية بدعم إيران للجماعات الشيعية المعارضة للوجود الأمريكي في العراق واحتضان إيران لمجموعة من خلايا تنظيم القاعدة الإرهابي للضغط على الوجود الأمريكي في العراق[27].

المبحث الثاني: المُتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية–الإيرانية:

---

24 **شبكة المعلومات الدولية ،شبكة الإعلام العراقي:-http://www.Iraqmidya.net**

25 **P(22-25) .. Iran-Iraq Relations after Saddam…**

26 **قناة الجزيرة ،المشهد العراقي ،10/ 7/ 2005، وكذلك ينظر دور إيران في استقرار العراق ،في قناة الجزيرة أيضاً ، برنامج ما وراء الخبر 2006/9/12.**

27 **محمد عز العرب ،انتخاب أحمدي نجاد والقضايا العالقة في العلاقات العربية –الإيرانية ، مختارات إيرانية العدد 61 . أغسطس 2005، شبكة المعلومات الدولية http://www.fnoor.com/fn2058.htm.**

لاشك أن الدول في علاقاتها الخارجية تتصرف وفقاً لمصالحها القومية والوطنية، بتعبير أدق وفقاً لطبيعة إدراك قياداتها السياسية لهذه المصلحة، وإذا كانت إيران قد اعتمدت علي وسائل مُتعددة لتقوية نفوذها داخل العراق، والاعتماد علي الأحزاب والقوى السياسية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية،وعقد صفقات مصالح مع الحزبين الكرديين، والاعتماد علي سياسة تمويل مشروعات البنية التحتية – فإن الأوضاع ليست علي ما يرام، أو ليست على ما تأمل طهران داخل العراق على الأقل،بعد إبرام اتفاقية الإطار الاستراتيجي العراقية –الأمريكية، الأمر الذي قد يُمَكن صانع القرار العراقي من استثمار الوجود والنفوذ الأمريكي لبناء علاقات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية متوازنة وعلى أساس من التكافؤ والتوازن مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

فضلاً عن ما تقدم فأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنظر إلى العراق من زاويتين: الأولى اقتصادية تقوم على ضرورة تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق مع التأكيد على أعادة العلاقات العراقية –الإيرانية إلى سابق عهدها أسوة بالعلاقات الخليجية –الإيرانية . والثانية سياسية ترى في العراق بوصفه منطقة صراع مصالح بين الدول الكبرى، وسيبقى مُرشحاً دائماً لصراع هذه الدول عليه لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح والواقع الجيو–استراتيجي والنفطي العراقي المتميز، في الوقت الذي ترى فيه إيران أن بإمكانها رصف وتعزيز علاقات وثيقة مع العراق في ضوء الظروف الجديدة بعد 2003 لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية وسياسية وحضارية بين البلدين وأن كانت تتعكر بين مدة وأخرى . وبالتالي فإن حصول إيران على موطئ قدم في البلد الأهم في المنطقة يُعدَّ كسبٌ لأهم وأكبر سوق تجاري استثماري للبضائع والقوى العاملة والأسلحة الإيرانية إلى العراق وجذب لرؤوس الأموال العراقية الكبيرة إلى إيران، كما يُعد كسب لأهم منطقة في العالم تحتوي على أهم مصادر الطاقة العالمية ،الأمر الذي كان السبب الأساس وراء أقامة العلاقات العراقية –الإيرانية بوتائر مُتصاعدة من النمو وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية بعد التاسع من نيسان من عام 2003 .

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث فأن استمرار التحالفات الامريكية بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمُحاربة المدَّ الشيوعي،والتي تبدأ من أقصى الغرب وتسير في حلقة واحدة حتى أقصى الشرق[28]. علاوة على علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية الوثيقة مع حلفائها في الشرق الأوسط ممثلين في كل من تركيا وإسرائيل،وحلفائها العرب ممثلين في كل من الدول الخليجية والأردن ومصر والعراق بعد 2003/4/9 ،كل ذلك فرض المزيد من الضغوط السياسية والإستراتيجية والاقتصادية على صانع القرار الإيراني الذي بدأ يُعاني الأمرَّين من الضغوط الامريكية والدولية بسبب الحضور الجيو–استراتيجي والديموغرافي والاقتصادي والسياسي الإيراني في الخليج العربي والشرق الأوسط،وبما أعطى أفضلية نسبية في الدور الإقليمي الإيراني الواعد على حساب المشروع الأمريكي في المنطقة والنفوذ فيها ،لاسيما وأن إيران ظهرت في السنوات الأخيرة بوصفها قوة إقليمية كبرى بإمكانها التأثير في توازنات القوى الإقليمية والدولية المتواجدة في الشرق الأوسط .

وضمن هذا التصور ظهر العراق بوصفه من الدول المُهمة في المُدرك الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول من عام 2001م،الأمر الذي تضمن آثاراً واضحة على المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة برمتها من جهة وعلى بناء الدولة العراقية من جهة ثانية وعلى طبيعة العلاقات العراقية– الإيرانية من جهة ثالثة، ذلك إن أية ترتيبات أمنية في أية بقعة من العالم وعلى الأخص في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بأكبر مخزون نفطي معروف في العالم وإمكانيات

---

28 **فحلف الأطلسي يرتبط به حلف جنوب شرقي آسيا، وكلٌ منهما تنبع منهُ وتكملهُ مجموعة من الاتفاقيات ذات الطبيعة المتماثلة، كاتفاق ريو حول أمريكا الجنوبية ، ثم اتفاقيتي كوريا الجنوبية واليابان واتفاقية الانزوس في المحيط الهادي للمزيد يُنظر حامد ربيع ، الحوار العربي – الأوربي ، إستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980 ، ص(57) .**

اقتصادية هائلة أخرى،وظهرت في السنوات الأخيرة بوصفها اكبر بؤرة للصراع الدولي والإقليمي في العصر الراهن، لا يُمكن أن تتم بمعزل عن أية ترتيبات أمنية عالمية وإقليمية طالما أن الصراع الدولي على المصالح يُمثل السُنة الرئيسية المميزة للنظام الدولي[29].

وما بين رؤية مثالية لدولة عراقية، موحدة، ومستقرة أمنياً وسياسياً، وواقع عراقي مرير يموج بالتفاعلات والتحدَّيات، تسعي إيران إلى المُساهمة وبفاعلية في بناء الدولة الجديدة في العراق، لتحقيق هدفين،تمثل الأول في الحيلولة دون تفاقم الأوضاع في العراق لاحتواء مخاطرها حتى لا تطولها، فيما يتمثل الثاني في ضرورة إقامة علاقات طيبة مع النظام الجديد في العراق، ومساعدته علي تأسيس أركان الدولة الحديثة، وبما يضمن المصالح الاقتصادية والأمنية الإيرانية في العراق،حتى لا تكون إيران الهدف التالي للإستراتيجية الامريكية وانطلاقاً من العراق هذه المرة .

وبناءاً على ما تقدم يُمكن القول أن هناك جُملة من المُتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية –الإيرانية يُمكن أجمال أهمها بما يأتي:

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية

لاشك إن الدول وهي تحاول رسم وتحديد سياساتها الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي تنطلق من قدراتها وإمكاناتها الداخلية التي بإمكانها ترجمتها إلى أهداف عليا على الصعيد الخارجي لاعتبارات عديدة يبدو أقلها سعيها إلى الحفاظ على مصالحها العليا في الميادين الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية وعليه يظهر دور المتغيرات الديموغرافية الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية والاجتماعية واضحاً وجلياً في العلاقات العراقية –الإيرانية وكما يأتي:

أولاً :- المُتغيرات الديموغرافية :-

لقد احتلت عملية بناء الدولة العراقية أهمية متقدمة في أجندة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لاعتبارات عديدة، تمثل أهمها وأولها بعامل القرب الجغرافي، حيث إنها تُعَّد الدولة الأقرب للعراق من أي دول عربية أخرى مجاورة،فضلاً عن أنها تُعَّد الدولة التي تملك الحدود البرية الأطول مع العراق، ناهيك عن اشتراك كل من العراق وإيران بمياه شط العرب[30]، في وقتٍ لا يمتلك فيه العراق أية شواطئ حقيقية على البحار المُنفتحة ،وكل ما يملكه مدخل ضيق في بُحيرة تكاد تكون مُقفلة ،وبما يجعل الاقتصاد العراقي مُحاصراً حتى في وقت السلم[31].

علاوةً على العلاقات التاريخية والحضارية التي تجمع بين البلدين الجارين،ومن أهمها العلاقات البعيدة والمتينة بين المراجع الدينية في البلدين الإسلاميين ،بالذات المراجع الشيعية في العراق وإيران[32]، لاسيما وإن دور الأيديولوجية في بقاء واستمرار النظام الإسلامي في إيران وقدرته على مواجهة الكثير من التهديدات والأخطار الخارجية والداخلية مازال يؤدي دوراً حيوياً لا يمكن للقيادة الإيرانية أن تتخلى عنه، فالدولة الإيرانية الحالية هي وليدة الحماسة الدينية كما يقول المفكر

---

29 **عزيز جبر شيال ، تأثير القدرة الإيرانية على الترتيبات الأمنية الإقليمية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ،المجلة السياسية والدولية ، العدد الخامس، خريف 2006 ، ص (85)** .

30 **خالد يحيى العربي ، مشكلة شط العرب ... مصدر سبق ذكره ، ص(43).**

31 **حامد ربيع ، العراق ولعبة الأمم ... مصدر سبق ذكره ، ص (31)** .

32 **مصطفى اللباد ،علاقات بين الجمهورية الإسلامية" والشيطان الأكبر ... غزل بلا أمل بين إصلاحيي إيران وديمقراطيي أميركا، القاهرة، صحيفة الحياة 2004/12/23 .للمزيد ينظر أشرف العيسوى ، العراق الجديد في الرؤية الخليجية ،القاهرة، مجلة السياسة الدولية ،العدد 162 ، 2005 اكتوبر ، شبكة المعلومات الدولية ، www.Alsiyassa Al Dawlia .com** .

الفرنسي ايمانويل تود[33]. مما حتَّم على إيران التركيز على دور العامل الأيديولوجي بوصفه أهم مخرج من كل هذه التناقضات حيث يجري التأكيد عليه في الخطابات السياسية والدينية التي يُلقيها المسئولون الإيرانيون السياسيون والدينيون ويتم التركيز عليها في الإعلام الإيراني. ومن جانب أخر تحتاج إيران بوصفها أمة متعددة الأعراق والقوميات إلى خطاب ثقافي جامع وهو ما وجدته في الدين، لتعتمد الدولة الإيرانية على الأيديولوجية في مواجهة تحديات خطيرة تعرض لها نظام الجمهورية الإسلامي[34]، الأمر الذي فرض العديد من الاعتبارات على صنَّاع القرار في كل من العراق وإيران باتجاه توثيق علاقاتها مع بعضهما البعض،في ضوء الحضور السياسي الفاعل لإيران في أهم القضايا الإسلامية والعربية في المنطقة، والخطورة هنا تكمن في التداخل المُحتمل غالبا بين المواجهة العربية – الإيرانية من ناحية، والمواجهة السنية-الشيعية من ناحية أخرى، والتي تجعل من تصعيد أيَّ منهما حافزاً لتصعيد الأخرى[35].

وعلى صعيد أخر فأن استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق يُمثل بدوره معضلة الأمن القومي الإيراني الأساسية في ضوء تصاعد الخلافات والتوترات في العلاقات الإيرانية –الأمريكية ، فعلى أقل تقدير أن الاحتلال لا يسهم بأي شكل من الأشكال في الاستقرار في المنطقة،فهو بالتالي يضاعف الشكوك حول النيات الأمريكية، ويثير التساؤلات حول ما تريده الولايات المتحدة وما تخطط له بالنسبة للعراق والنظام الإقليمي في الخليج العربي والشرق الأوسط بصفة عامة، وإيران بصفة خاصة. علاوةً على إن الأزمات الأمنية التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن حالة الانفلات الأمني في العراق ،الأمر الذي أظهر إيران بوصفها الدولة الأكثر تأثراً بما يحدث في العراق من تطورات،وبما يجعل من هذه المُتغيرات عاملاً فاعلاً في تحديد توجهات العلاقات العراقية –الإيرانية ،لاسيما أن العراق يتميز بقدرات ديموغرافية محدودة حيث يُحيط به دولتين تملكان أكثر من ثلاثة أمثال عدد نسمات الشعب العراقي حيث تركيا وإيران[36].

ولم يتوقف الأمر على العوامل الأيديولوجية التي حكمت الثورة الإيرانية بل تعداه إلى الواقع الاقتصاديَّ المرير والذي بدأ يفرض المزيد من الضغوط على عاتق صانع القرار الإيراني مع نهايات الألفية الثانية بسبب تداعيات الحرب العراقية –الإيرانية، والتي ما تزال تُلقي بتبعاتها على الاقتصاد الإيراني بسبب استمرار تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك الامريكية ومنذ أزمة الرهائن الامريكية في طهران عام 1979، فضلاً عن استمرار المساعي الامريكية الرامية إلى فرض عزلة إقليمية ودولية ضد إيران بهدف احتواء أثار الثورة الإسلامية في إيران للحيلولة دون امتداد أثارها إلى دول الجوار في الخليج العربي، التي تُعدّ من أهم مصادر الطاقة والبترول للولايات المتحدة والعالم الصناعي المتقدم، لاسيما بعد أن أسقطت

---

33 **ذلك إن مخاضات الشارع الإيراني الداخلي بين إصلاح ومحافظة هي ثنائية مُخيفة فيما لو أدّت إلى التقابل في الرؤيا والمشروع الإسلامي . لاسيما أن كل الحشود العسكرية حول إيران وكل الصراعات الخارجية التي تعيشها إيران وتتفاعل معها لا تؤثر شيئا مُقابل ما يُمكن أن تؤثره ثنائية الصراع السياسي الداخلي في إيران للمزيد يُنظر فرح موسى العرب، و إيران وصراع النهايات، لبنان ، بيروت ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004،الطبعة الأولى ، ص (32) .**

34 **ففي مواجهة الحركات القومية الانفصالية لم يكن الجيش النظامي هو المسيطر آو الرادع لها بل تلك المجاميع الثورية التي تحركهم الأيديولوجية (الباسداران ولجان الإمام)للمزيدينُظر ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث،ترجمة: : راج آل محمد، بغداد،دار الفارابي، 2004،الطبعة الأولى، ،ص(407).**

35 **أسامة الغزالي حرب ، الحقبة الإيرانية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 173، يوليو 2008 ، شبكة المعلومات الدولية -: www.Alsiyassa Al Dawlia .com .**

36 **حامد ربيع، العراق ولعبة الأمم... مصدر سبق ذكره ، ص (30) .**

هذه الثورة أهم حليف لدول الغرب الصناعي في الخليج العربي والشرق الأوسط بوجه النفوذ والهيمنة السوفيتية،والذي تمثل بنظام الشاه محمد رضا بهلوي .

ثانياً:- المتغيرات الاقتصادية :- مما لاشك فيه في عالم اليوم أن ميزان القوى الدولية في النظام الدولي مرهون بالميزان التجاري الاقتصادي[37]، الأمر الذي يعني وجود العديد من المُتغيرات والدوافع الاقتصادية وراء تحرك الجمهورية الإسلامية الإيرانية نحو العراق بعد التاسع من نيسان من عام 2003 .

وفي العموم فأن التحرك الإيراني الاقتصادي لم يقتصر على العراق فحسب بل تعدَّاه إلى كل الدول العربية عموماً والخليج العربي خصوصاً، حيث أنضمت إلى مجلس التعاون الخليجي بصفة مُراقب،كما شاركت في التراتيب الاقتصادية المهمة في المنطقة، وأهمها منظمة الايكو (Eco) التي جمعتها مع كل من تركيا، وباكستان منذ عام 1964 ثم انضمت إليها أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، قرغيزيا، تركمنستان، طاجاكستان، أوزبكستان) والقوقاز عام 1992، لدعم عمليات التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية فيها وتنسيق خطط التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها[38].

الأمر الذي دفع إيران إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية بشكل مُتسارع مع العراق بعد عام 2003 ليرتفع حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق إلى ما يزيد على 800 مليون دولار لعام 2006، سرعان ما ارتفع إلى 1,8مليار دولار مع مطلع عام 2007، وبما يزيد على قيمته للسنوات الثلاثة التي تلت 2003 مُجتمعة، ثم ارتفع تباعاً إلى أرقام أعلى فيما بلغت قيمة الصادرات التجارية الإيرانية أكثر من 1,250 مليار دولار[39]، ارتفعت إلى مليارين و500 مليون دولار مع منتصف عام 2008، وما تزال في تصاعد مُستمر ومن المتوقع إن تتجاوز العشرة مليارات دولار وفقاً لميثاق التعاون التجاري بين العراق وإيران للعشر سنوات القادمة، ومن المتوقع إيجاد نظام مصرفي ونظام أخر للتامين ورفد الحركة الاقتصادية العراقية بالمزيد من البضائع والسلع الإيرانية ،واهم من هذا وذاك أن إيران تُشارك بتمويل مشروعات نفطية في العراق بقيمة 32,25 مليون دولار[40]، الأمر الذي يُفيد تأثير العوامل الاقتصادية على العلاقات العراقية –الإيرانية مما يعني أمكانية صانع القرار العراقي اقتطاع تأثير أو الضغط على صانع القرار الإيراني فيما يتعلق بالعلاقات والمصالح التجارية والاقتصادية المشتركة بين البلدين الجارين وعلى أساس من التكافؤ في ضوء العقوبات الاقتصادية المفروضة على

---

37 **إذ إن التجاريين كانوا يرفضون التمييز بين التفوق السياسي والتفوق التجاري بدعوى إن من يحكم تجارة المحيط سيحكم تجارة العالم ومن يحكم تجارة العالم تدين له ثروته ويسيطر على العالم. انظر المزيد في محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1972،ص(155).**

38 **للمزيد ينظر كل من:**

- عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمية، محمد السيد سليم (محررا)، آسيا والتحولات العالمية،القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الدراسات الآسيوية ،1998،ص ص (167 – 169).

- يوسف الجهاني، تورا بورا.. أول حروب القرن ..المؤامرة الأمريكية الصهيونية الكبرى، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002، الطبعة الرابعة، ص 125.

- رشيد مجيد الزوبعي ، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية،مجلة العلوم السياسية ،العدد الرابع ، 1989حزيران ، ص129 – ص134 .

- معتز محمد سلامة، امن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، 1995 يناير، ص215 .

39 **شبكة المعلومات الدولية :- 22/1/2004http://www1.irna.ir/ar/news/view/line-27/0708255455153057.htm**

40 **شبكة المعلومات الدولية :- . www.almuheet.com.show.news.aspex?nid=121609&pg311.8/6/2008**

الجمهورية الإيرانية، والأزمة الاقتصادية المزمنة التي رافقت الاقتصاد الإيراني منذ نهاية الحرب العراقية –الإيرانية بالرغم من الخُطط الخماسية التي اعتمدتها لمعالجتها، لاسيما وأن أولويات إيران تكمن في إعادة البناء ودعم القطاع الخاص والسوق الحرة ومنح الضمانات المهمة للمستثمرين وتبنِّي سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، بوصفها جزءاً أساسياً من السعي لتطوير علاقات إيران مع المؤسسات الدولية بهدف الاندماج بالسوق العالمية، ولإيجاد فُرص جديدة لاستثمار مقومات القدرة الاقتصادية الإيرانية، التي تؤهلها للمنافسة مع الدول المتقدمة خاصة وهي تملك الكثير من الموارد مثل الفولاذ والنحاس والألمنيوم والقصدير والقير والسجَّاد والغاز لتكون بعائداتها رديفا في مهمة إصلاح الاقتصاد الإيراني[41]، ولعل في زيارة وزير الخارجية الإيراني للعراق في 2009/2/12 ولبضعة أيام لوضع خارطة طريق للتفعيل العلاقات العراقية –الإيرانية التجارية والاقتصادية والاستثمارية ،وبعد يومٍ واحد فقط من زيارة الرئيس الفرنسي للعراق وإعطائه الضوء الأخضر للشركات الفرنسية للاستثمار في العراق،ليُركزَّ وزير الخارجية الإيراني على بحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين الجارين في جوانب التجارة والسياحة الدينية والاستثمار والقطاع المصرفي وغيرها من الجوانب الاقتصادية المهمة،وبما يضمن زيادة التبدل التجاري بين البلدين إلى (5)مليار دولار سنوياً ،خير دليل على إدراك القيادات الإيرانية لأهمية الأبعاد الاقتصادية والتجارية في العلاقات العراقية –الإيرانية[42]، وبما يُتيح استثمارها بوصفها احد أهم العناصر وراء ترصين العلاقات العراقية – الإيرانية على أساس من التكافؤ والشراكة بين البلدين الجارين .

ثالثاً: المُتغيرات الإستراتيجية:

لقد تميزت السنوات الأخيرة بتحرك إيراني واسع لتحقيق المصالح الإستراتيجية العليا لإيران بوصفها دولة مُحاطة ببيئة إقليمية مُتحركة وقلقة وبيئة عالمية غير متوازنة،لتعكس التراجع الواضح عن تطلعات النفوذ الإقليمي لإيران التي أسهمت في تكوين بعض الملامح المُهمة لسياسة إيران الخارجية منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية .

فالتطورات التي شهدها النظام الدولي منذ عام 1989 تزامنت مع تغيير جوهري في النظام الإيراني ذاته وبما غيَّر من برامج وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية لتنتقل من الحماسة الثورية إلى الواقعية والاعتدال،والأسباب التي أدت إلى ذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي تمثلت بكل من توقف الحرب العراقية– الإيرانية الذي أفضى إلى تحرر صانع القرار الإيراني من الرؤية الثنائية التي دفعته لان يصنف الدول إلى أعداء وأصدقاء تبعاً لموقف هذه الدول من الحرب ،مما زاد من العزلة الدولية التي كانت تُعاني منها إيران بعيد انتصار الثورة الإيرانية أولاً[43]، فضلاً عن وفاة الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية في إيران ثانياً، ومجيء رافسنجاني وخامنئي إلى السلطة ليمثلا صعود التيار السياسي المُعتدل والبراغماتي إلى قمة النظام السياسي الإيراني ثالثاً . وأهم من هذا وذاك انهيار الاتحاد السوفيتي والذي أزاح المخاوف الإيرانية من العسكريتاريا الروسية جانباً، بالرغم من أنه من جهة أخرى حرم إيران من فُرص المقاومة و المساومة التي كانت تتيحها لها القطبية الثنائية لتُحيِّد التأثير الأمريكي عليها،لاسيما وأن الولايات المتحدة أظهرت إصراراً على مواجهة القوى الإقليمية المعادية لها وفي مقدمتها إيران ،ولهذه الأسباب وغيرها في كلا البيئتين الداخلية و الخارجية الإيرانية شهد السلوك السياسي والاستراتيجي الإيراني انفتاحاً غير مسبوق . فقد عقدت إيران مؤتمراً دولياً في طهران في تشرين الثاني 1989 استغلته للإعلان عن سياسة خارجية جديدة أشرت بعض ملامح التكييف وبداية الانتقال إلى البراغماتية في سياسة إيران الخارجية،

---

41 **منعم صاحي العمّار .إيران وقابلية التكون ... مصدر سبق ذكره ، ص(19) .**

42 **شبكة المعلومات الدولية :- www.bbcarabic.com .**

43 **دهقاني جلال ،السياسة الخارجية الإيرانية وبنية النظام الدولي، القاهرة ، مختارات إيرانية ، العدد 22 ، 2002 مايو،ص ص(81-82) .**

كما عززت سياسة خاتمي الخارجية النواحي غير الأيدلوجية لسياسة رافسنجاني الخارجية وأطلق على هذه المرحلة صفة الزحف نحو الاعتدال، لاسيما وأن الهدف المُعلن لمحمد خاتمي تمثل بالدعوة إلى حوار الحضارات[44].

ومن جانب أخر كان لتأكيد الولايات المتحدة على مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11أيلول / سبتمبر 2001 آثار لا تُنكر على ساحة العلاقات الدولية عموماً[45]، وعلى العلاقات العراقية –الإيرانية خصوصاً، في ضوء الدور الإقليمي المُحتمل للعراق في الشرق الأوسط وبدعمٍ أمريكي في أطار ما أصُطلح على تسميته بالشرق الأوسط الأكبر والمهمات الأمريكية المُتجددة باستمرار بعد 2004،لاسيما وأن الاعتبارات الأيديولوجية فيما يتعلق بالموقف الإيراني من المشروع والدور الأمريكي في الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً،ما تزال تؤدي دوراً مُهماً في تحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بدرجة لا يمكن التقليل منها، خاصة عند التيار المُحافظ والمُتشدد، وإن كانت تطورات الأوضاع الداخلية في إيران تتطلب الأخذ بمنهج المصلحة الوطنية، والانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة، لتصبح إيران بمقتضاه أميَّل للتصرف بوصفها دولة طبيعية وليس بوصفها دولة صاحبة رسالة ثورية[46]، في منطقة عُرفت بعدم الاستقرار والفراغ الاستراتيجي الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ملؤه من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفق مصالحها معتمدة على وجودها المكثف وحلفائها الإقليمين بعد التاسع من نيسان من عام 2003 والمتمثلين بالحكومة العراقية والأكراد في العراق وإسرائيل[47].

علاوةً على أن هناك العديد من القضايا الخلافية بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة منذ ثلاثة عقود تقريباً،يبدو أقلها الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والنتائج والتداعيات التي ترتبت عليها،خاصة وأنها نحت جانباً أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة والمُتمثل بنظام ((رضا شاه باهلفي))، وطرد الأجانب من الأراضي الإيرانية بوصف هذا العمل أول رد فعل لتداعيات الثورة الإيرانية، واحتلال السفارة الامريكية في طهران مع احتجاز الأمريكان فيها بوصفهم رهائن،وما تبعها من تصعيد عسكري في لبنان بسبب تدخل الإيرانيين بالوكالة في الحرب التي كانت دائرة في لبنان وما نجم عنها من قذف السفارة الامريكية في بيروت بالقنابل،واستمرار الدعم الأمريكي لنظام صدام حسين في صراعه مع إيران والذي استمر لثمان سنوات مُتتالية والقائمة تطول باستمرار[48]، حتى وصفت إيران بأنها دولة راعية للإرهاب وتملك حكومة متطرفة ولا تتوافق مع الأمن والسلام الإقليمي والعالمي[49]، وبما ألقى بثقله على العلاقات الإيرانية –الامريكية بشكل ملحوظ .

وبناءاً على ما تقدم يُمكن القول أن هناك العديد من المُتغيرات الإستراتيجية المؤثرة في العلاقات العراقية–الإيرانية يتمثل أهمها بإبرام العراق اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المُتحدة، والتي ستُخرج العراق من دائرة التأثير الإيراني على أقل تقدير،لاسيما أن الرؤية الإيرانية الإستراتيجية طويلة المدى تقوم على أساس بناء قوة يُعتد بها في الشرق

---

44 **سلمان ظافر ناظم، مستقبل الدور الإيراني،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،المستقبل العربي، العدد 258،آب2000،ص ص (183–185)**

45 **حسن الحاج علي احمد ، حرب أفغانستان التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيو– ثقافي، احمد بيضون وآخرون (محرراً) ، في العرب والعالم بعد 11 أيلول ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2002، ص (122) .**

46 **محمد عز العرب ، انتخاب أحمدي نجاد ... مصدر سبق ذكره .**

47 **سفاق سلام محمد، دور إيران الإقليمي في المشرق العربي، الجمهورية العربية السورية ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ،رسالة ماجستير غير منشورة،2006، ، ص (225) .**

48 **سكوت ريتر، واشنطن وطهران والكراهية ..البترول وإسرائيل وأمريكا ..السبب الجذري للازمة، لندن ،صحيفة رأي العرب الأسبوعي، ، السبت 11/3/ ، 2007 ، ص(19) .**

49 **المصدر نفسه ، ص(19) .**

الأوسط ،في ضوء تعريف القوة بمعناه الشامل الذي تتعدد أبعاده وتتكامل أدواته[50]، وطبقاً لما أكدته الوثيقة العشرينية الصادرة عن النظام السياسي الإيراني في 2007/4/4،والتي حددت أولويات الجمهورية الإسلامية في إيران في الشرق الأوسط[51].

بالإضافة إلى ما تقدم فإن مُستقبل المشروع الإيراني في المنطقة سيتوقف على مسارات المشروع الأمريكي،وعلى ردود الفعل الإقليمية إزاءه . وفي الوقت الذي يرتكز فيه المشروع الإيراني في المنطقة على أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية وامتدادات ثقافية أيضاً،فأن المشروع الأمريكي يعتمد على الهيمنة على مقدرات المنطقة ،وضمان تدفق البترول بأسعار معقولة ،وضمان أمن إسرائيل، وعليه فأن البُعد الثالث للمشروع الإيراني يصطدم بنظيره الثالث في المشروع الأمريكي[52]، لاسيما وأن المشروع الأمريكي بالرغم من القدرات التي يمتلكها على الصُعد السياسية والاقتصادية والمعرفية والإستراتيجية فأنه لا يعدو كونه مشروعاً وافداً إلى المنطقة ويستخدم القوة العسكرية المُباشرة لفرض إرادته السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية وهناك العديد من التحفظات الإقليمية والدولية عليه[53]، فيما يظهر المشروع الإيراني مُرتكزاً على انتمائه الجغرافي والجيو–استراتيجي إلى المنطقة، فضلاً عن امتداداته الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى إمكاناته الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية الواعدة،الأمر الذي يُلقي بظلاله على العلاقات الإيرانية –الامريكية، مما يُرتب ضغوطاً وتداعيات مباشرة وغير مُباشرة على العلاقات العراقية – الإيرانية بالضرورة ،حيث ستدفع الضغوط الأمريكية على المشروع الإيراني في الشرق الأوسط بشكل عام والبرنامج النووي الإيراني بشكل خاص،إيران لاستخدام ما لديها من أوراق حيوية في العراق للضغط على التواجد الأمريكي في العراق بما لديها من حلفاء داخل وخارج العملية السياسية الجارية فيه،مما يُرتب ضغوطاً على صانع القرار العراقي فيما يتعلق بعلاقاته مع الجمهورية الإسلامية،ويُضفي المزيد من وتائر الدعم على المصالح الإيرانية في العراق ويُعزز من العلاقات العراقية –الإيرانية بشكل أوثق وبما قد يُحيد التأثير الأمريكي بما يجري في العراق،ويُلقي بثقله الواضح على التحركات الامريكية في العراق والمنطقة على الصعيد الاستراتيجي خصوصاً .

بالإضافة إلى ما تقدم تمثل التواجد الأمريكي المباشر في العراق والقواعد الأمريكية فيه وفي منطقة الخليج العربي،علاوة على العلاقات الامريكية –الإسرائيلية المتطورة والوثيقة،واستمرار الدعم الأمريكي للدور الإقليمي الإسرائيلي والتركي في الشرق الأوسط أحد أهم التهديدات على الأمن القومي الإيراني،وبما يكّون أحد أهم المُحددات على تطوير العلاقات العراقية –الإيرانية بشكل وثيق ولا محدود،وبما قد يُهدد العلاقات العراقية –الامريكية ويُفضي بها إلى نقطة اللا عودة .

وما لم تتوقعه الولايات المتحدة أيضاً و أن إيران ستكون في موقع الفائز الدبلوماسي الكبير من التغييرات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003[54]، لاسيما وأن الحرب الأخيرة في العراق أظهرت أن الولايات المتحدة تواجه ضغوطاً خطيرة في القتال في العراق، حتى عندما تكون الحرب طويلة وغير مكثفة، وليس السبب في ذلك أن الولايات المتحدة لا تستطيع استعمال الميزات الهائلة التي تتمتع بها قواتها التقليدية المتطورة جداً لشن حروب إضافية أو

---

50 **السيد يسين، تحليل نقدي للمشروع الإيراني ، أبو ظبي ، صحيفة الاتحاد الإماراتية ، مقالات من الصحافة 16/تشرين الثاني /2007 ، شبكة المعلومات الدولية،صحيفة الاتحاد الإماراتية، شبكة المعلومات الدولية :-www.Al-itihad.com .**

51 **على دجمان ،أولويات إيران الإقليمية في الوثيقة العشرينية ، شبكة المعلومات الدولية ، www.Albaiyna.com .**

52 **السيد ياسين ، تحليل نقدي ... مصدر سبق ذكره .**

53 **خالد الحباشنة : العلاقات الأردنية– الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام والاتفاقيات المبرمة بموجبها،بغداد، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات السياسية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004 ، رسالة ماجستير، ص ص(112– 113) .**

54 **ايمانويل فالرشتين ، شبكة المعلومات الدولية immanuel.wallerstein@yale.edu .**

أوسع نطاقاً، بل لأنها لا تستطيع القيام بذلك مع الهيكلية الحالية لقواتها المُنتشرة في العراق، والإبقاء في الوقت عينه على دورة الانتشار والتناوب الضرورية للحفاظ على قواتها المحترفة والماهرة في الشرق الأوسط، لذا كان لابد من تغيير الوضع العسكري في العراق عبر إنشاء قيادة للأطلسي ترأسها الولايات المتحدة، بهدف تأمين النصح العسكري والمساعدة الأمنية بعد نقل السلطة إلى العراقيين، مع احتمال إطلاق جهد سياسي واقتصادي بقيادة الأمم المتحدة[55]، وبدون شك إن فترة بقائها طالت أم قصرت ستكون محكومة بجملة عوامل تؤثر على سياستها وهذه العوامل هي التي تُحدد طبيعة دورها في العراق والتي منها[56].

وتأسيساً على ما تقدم حرصت إيران في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر على تجنب الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من توافر الإدراك الإيراني لطبيعة المخاطر والتحديات التي تستتبع الاحتلال الأمريكي للعراق، لاسيما وأن وقوع الاحتلال بالفعل بلوَّر مزيداً من الاقتناع لدى الساسة الإيرانيين بأهمية تلافي التحرشات والاندفاعات الأمريكية في المدى المتوسط، وعليه تعاملت إيران معها بدرجة عالية من العقلانية والبراجماتية، وفي هذا الصدد يقول الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني وفي معرض تحليله للإستراتيجية الإيرانية إزاء التهديدات الأمريكية ((إننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلا إستراتيجيتين أولاهما: أن نُظهر اللّين والمرونة وأن نبدأ بالتقهقر خطوة –خطوة حتى تغيير أساس النظام واستقلاله، وثانيهما:إستراتيجية المقاومة والصمود في وجه الولايات المتحدة وأفضل آليّة في إستراتيجية المقاومة هي الردع،أي يجب أن نعمل بشكل يجعل كل عملنا وتحركنا رادعاً للولايات المتحدة...))[57]، وهذا أيضاً ما أكده المحافظون الإيرانيون مراراً وتكراراً خلال حملتهم في الانتخابات التشريعية الأخيرة (السابعة) لمجلس الشورى (البرلمان) لعام 2004 على أنّ ((العزّة والحكمة والمصلحة)) ستكون هي شعارهم في المقام الأول في التعامل مع كافة الأزمات وذلك على خلاف مبدأ تصدير الثورة الذي طالما تبنوه وتسبب لهم في الكثير من العداءات مع دول العالم المختلفة[58]، وهذا يعني حدوث تغيير واضح في تفكير التيار المحافظ وأداءه السياسي في تعاطيه مع القضايا الخارجية والداخلية. كما أنّ الوقت والأوضاع التي انطلقت فيها هذه الدعوات المطالبة بتحكيم المصلحة الوطنية في علاقات إيران الخارجية دليل على أن إيران كانت بصدد دفع المخاطر ورفع الذرائع التي يمكن أن تتذرع بها الولايات المتحدة لضرب إيران.

وقد انعكس هذا الوضع العام في إدراك وسلوك إيران للضغوط الخارجية التي تعرضت لها في المدة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بأزمة الملف النووي التي حرصت الإدارة الأمريكية على تصعيدها وتركيز الجهود الدولية عليها في المدة الأخيرة. ورغم أنها لم تكن المظهر الوحيد للضغوط الخارجية التي واجهتها طهران مؤخراً، إلا أنها كانت الأزمة الأصعب والأكثر تعقيداً وخطورة، مما استتبع بالتالي تداخل أطرافها وتشابك حساباتها، حتى يمكن اعتبارها نموذجاً صالحاً لاستقراء

---

55 **أنتوني كور دسمان، الشرق الأوسط الأكبر... المهمات الأميركية سنة 2004... متغيرات الحلف الأطلسي(المعضلة الأوروبية، أنظمة المنطقة، النفط)، أبحاث إستراتيجية أمريكية، دراسات أمريكية،" مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن،2007،ص ص(2–3).**

56 **سعد حقي توفيق ،الخيارات الأمريكية في العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية ، العدد 29 ، 2004 ، ص (2) .**

57 طلال عتريسي،احتلال العراق :النتائج والتداعيات إيرانياً. طلال عتريس وآخرون محرراً ، في احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2004، الطبعة الأولى ،ص (452) .

58 أميرة عبد الرحمن،إيران من الإصلاحيين إلى ((البنائيّن))..انتكاسة أم تحقيق حلم؟،القاهرة، مجلة السياسة الدولية،العدد،2004،156 ابريل،ص (130).

بعضاً من ملامح منظومة السياسة الخارجية الإيرانية في الآونة الأخيرة خاصة الأبعاد المتعلقة منها بالولايات المتحدة الأمريكية وتقاطعاتها مع أطراف وقضايا أخرى[59].

ولاشك في أن هذه الضغوط هي سبب أساسي في سعي الولايات المتحدة إلى توسيع دور الحلف الأطلسي والقوات العسكرية الأوروبية في الشرق الأوسط الأكبر ،والبدء بالتفاوض حول الاتفاقية العراقية – الأمريكية والإصرار على توقيعها قبل البدء بالتحضير لانتخابات عام 2008 المحلية في العراق، لاسيما وأن العلاقات العراقية –الإيرانية أصبحت طبيعية الآن، وفي طريقها لتصبح ودية ووثيقة الصلة وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية ،بدليل اتفاق البلدين الجارين مؤخراً على اتفاقية للبحث عن الأسرى المفقودين في كلاهما، فضلاً عن الاتفاقية المذكورة آنفاً لمحاربة الإرهاب، علاوةً على استجابة بعض القيادات العراقية للتحفظات الإيرانية على بعض بنود الاتفاقية العراقية –الأمريكية وبما سبب تأخر إبرامها بعض الوقت، وبعد ذلك بثلاثة أيام فقط، وقع العراق وإيران اتفاقا لإنهاء العداوة بينهما،وافقت فيه الحكومة العراقية الجديدة مع إيران على أن صدام حسين هو من أثار الحرب العراقية –الإيرانية[60]، كما جدد البلدان الانتقادات لإسرائيل[61].

وإذا ما أدرك صانع القرار العراقي أن الجمهورية الإسلامية قد تكوَّن شريكاً استراتيجياً مفيداً للولايات المتحدة في هذه المنطقة من العالم، بعد تأكيد الرئيس الأمريكي الحالي (باراك أوباما)على الحوار في التعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في ضوء الحاجة الامريكية لدور إيراني ساند للعمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان والى ضمان الاستقرار في العراق،لاسيما وأن الدور العربي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في القضايا العربية المهمة في الشرق الأوسط يتسم بالهشاشة والتراجع والافتقار للوحدة في الأهداف والأدوات والتكامل في المشاريع العربية المطروحة مُقارنة بالدور الإيراني، في الوقت الذي تملك فيه إيران حضوراً جغرافياً وسياسياً في التعاطي مع القضايا والأحداث المهمة في المنطقة، علاوةً على أن إيران لا تعتبر بالضرورة أن تحالفها في مجال السياسة الخارجية مع روسيا الاتحادية مقدس، بسبب تضارب مصالح روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في موضوع تقاسم نفط بحر قزوين بين الدول المُطلة عليه ومسألة صراع النفوذ على دول آسيا الوسطى السوفيتية السابقة،كل تلك الأمور تكوَّن أهم الدوافع وراء تعزيز العلاقات العراقية –الإيرانية بوتائر متصاعدة من النمو والاستقرار وعلى أساس من الشراكة والتكافؤ في الفرص واتخاذ القرار فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدين الجارين .

ولا تفوت ملاحظة على قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية لصانع القرار الإيراني الراغب في فرض دوره الإقليمي، وهو ضرورة الانضواء تحت المظلة الدولية التي تسقف عمليات الحراك الإقليمي لجعل الدور الإيراني الإقليمي ممكناً، إذ أن إيران ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي، بدت بوصفها القوة الإقليمية الوحيدة في المنطقة التي لا تتحالف مع الولايات المُتحدة، مُقارنة بالقوى الإقليمية المُنافسة في الهند وباكستان وتركيا ومصر والسعودية مع اختلاف الأوزان ، وبما قد يجعل من إيران شريكاً مُحتملاً للولايات المتحدة الأمريكية في أعادة ترتيب خارطة الطريق في الشرق الأوسط ، مما قد يفرض على صانع القرار العراقي مجموعة مُسلمات لا يفترض به التنازل عنها، الأمر الذي يُلقي بثقله الواضح على

---

59 سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173، يناير ، 2004، شبكة المعلومات الدولية ، www. Al-Siyssa Al-Dawliya.Ahram.org.

60 **شبكة المعلومات الدولية :- http://www.wattan4all.org/wesima_articles/articles-20090313-30705.html**

61 **المجلس الوطني الكردستاني ،شبكة المعلومات الدولية :- Kurdistan National Assembly nas.com/ar/index.hph.option**

العلاقات العراقية –الإيرانية وبشكل لا يُنكر،فإذا ما استطاع صانع القرار العراقي استثمار الوجود والنفوذ الأمريكي والتعاطي مع المشاريع الإيرانية من مُنطلق المصلحة العراقية الصرفة واستناداً إلى إرادة سياسية حُرة بعيدة عن الإرادتين الإيرانية والأمريكية ودون إثارة إيران أو الولايات المتحدة وعلى أساس من التكافؤ والندية مع أهم دول المنطقة مُمثلةً بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، فأنه يستطيع ترصين المصلحة الإستراتيجية العراقية بالاستناد على منطق المصالح المشتركة والمتبادلة بين إيران والولايات المُتحدة والعراق أيضا،وبما يضمن أمن واستقرار العراق وسيادته ليكون اللبنة الأولى لاستقرار الشرق الأوسط برمته بدلاً من إن يكون مصدر تهديد له.

رابعاً :–المُتغيرات السياسية:–

ليست الأزمة العراقية أزمة إقليمية بل هي في جوهرها أزمة دولية كبرى، ليس لانخراط القطب الأمريكي بوصفه طرفاً رئيساً فيها، بل لكونها اختبارًا للنظام الدولي الذي تحاول إدارة بوش فرضه على العالم[62].

ولا غنى عن القول ابتداءً إن العلاقات العراقية –الإيرانية حالياً تُظهر أنماطاً جديدة من التفاعل والتطور السياسي تبدو إلى حد ما استمراراً للمراحل السابقة ،لاسيما في المراحل الأخيرة منها،إذ ما يزال العراق مُستمر في تحسين علاقاته الاقتصادية والإستراتيجية بالجمهورية الإسلامية على الصعيد السياسي للحصول على منافع اقتصادية وإستراتيجية قد تُفيدها في أزمتها الاقتصادية الحالية في وقتٍ بدت فيه إيران بأمس الحاجة للتعاطي مع العراق على الصُعد السياسية الاقتصادية والإستراتيجية بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية التي بدأت الولايات المتحدة ومن في معيتها من الدول الحليفة بفرضها على إيران بسبب برنامجها النووي وتصعيدها المُستمر ضد إسرائيل والدور الأمريكي في المنطقة ومُبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة، لاسيما وأن إيران ظهرت بوصفها من أهم قوى المُمانعة في الشرق الأوسط ضد الوجود والنفوذ الأمريكي .

وعليه سارع العراق إلى ترصين علاقاته مع إيران في شتى الميادين سواء في ميدان القروض والاستثمار أو في ميدان التنسيق الاستراتيجي بينهما على الحدود وبما يضمن أمن واستقرار البلدين، وبشكل لا يدفع إيران إلى انتهاج سياسات مُضرة بالمصالح العراقية والأمريكية وبما يُهدد العملية السياسية في العراق بالضرورة، في الوقت الذي حرصت فيه إيران على تعزيز علاقاتها مع العراق أملاً في احتواء العلاقات العراقية –الامريكية المتطورة بشكل مُتسارع أو تهميش فاعليتها على المصالح الإيرانية على أقل تقدير .

وحقيقةً،فأن إيران وجدت في عراق ما بعد 2003/4/9 أنه يُمثل أحد أهم القوى الإقليمية العربية الفاعلة في الشرق الأوسط، والتي لابد لإيران أن توثق علاقاتها معها بوصفها رأس جسر للعالم العربي من جهة والولايات المُتحدة من جهة ثانية،إذ أنه يُعدَّ أحد أهم الشركاء الإقليمين للولايات المتحدة في المنطقة بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل،كما أن إيران لا تستطيع أن تصبح قوة إقليمية مُسيطرة بسبب البُغض الذي تثيره إقليمياً لدول المنطقة العربية تحديداً، وبسبب طموحها في أن تصبح القوة الدولية المُهيمنة في الشرق الأوسط من جهة ثانية،وللرفض الذي تُبديه الولايات المتحدة لأيَّ دور إقليمي فاعل مُحتمل لإيران في منطقة النفوذ والاهتمام الأمريكي الأولى اليوم من جهة ثالثة، وعدم امتلاكها لقوة نووية ضاربة من جهة رابعة، رغم أن الدلائل والمؤشرات الحالية تشير إلى إن القدرات المتوافرة لصنع القنبلة النووية لدى إيران تزداد يوماً بعد يوم ، فضلاً عن إنها تُعد اليوم من أهم القوى الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في الخليج العربي والشرق الأوسط ، مما حتم

62 **باكينام الشرقاوي، المشهد التركي والإيراني وأزمة العراق، شبكة المعلومات الدولية :www.islamonline.net**

عليها النهوض بمسؤولية دولية اكبر من البحث عن أسواق لتصريف مُنتجاتها المُصنعة،لذا بدأت تتصرف بوصفها قوة دولية إقليمية فاعلة تحرص قدر المُستطاع على ترجمة قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والإستراتيجية وحضورها الجيو – استراتيجي في المنطقة الأهم في العالم إلى دور سياسي فاعل على المستوى الإقليمي والدولي من خلال إبراز موقفها تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

ويبدو أن تطلع العراق إلى القيام بدور فاعل في المجال الإقليمي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط،من خلال سعيه إلى القيام بدور رئيس في حفظ الاستقرار الإقليمي للمنطقة، فضلا عن دوره الفاعل في استمرار تدفق البترول من منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بدون عوائق أو أزمات وبأسعار معقولة، مُستثمراً ما تعلنه الدوائر الإستراتيجية الامريكية من رصف دور إقليمي فاعل للعراق في الشرق الأوسط والخليج العربي بعد 2003 في أطار المبادرة الامريكية حول الشرق الأوسط الكبير ،وفي ضوء الوجود والنفوذ الأمريكي المباشر فيه،وبما يُساهم في تحديد خيارات العراق الإقليمية والعالمية، خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، واهم دولها المُتجسدة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تبدو في أحيان كثيرة مناوئة لنظام الهيمنة الامريكية ، نقول أن هذا التطلع للعراق يظهر بوصفه أهم متغير سياسي يعمل على تعزيز العلاقات العراقية–الإيرانية بعد 2003/4/9 .

ولعل الدور الإقليمي الأهم للعراق بوصفه عُمقاً جيو–استراتيجياً للدول العربية عموماً ودول الشرق الأوسط خصوصاً، كما أن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي لم تنفك من التلميح إلى أمكانية ضم العراق إلى هذه المنظومة التي يرتبط أغلب أعضائها بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة كل تلك الأمور ،أسهمت في تطوير العلاقات العراقية –الإيرانية بوتائر مُتصاعدة من النمو ،وبما يدفع صانع القرار الإيراني إلى التقارب مع دولة أرُيد لها أن تكون العتبة الأولى لإقرار مبادرة الشرق الأوسط الكبير الامريكية بأبعادها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية وبدعم أمريكي أساساً، لاسيما وأن الإيرانيين . إصلاحيين ومحافظين . قد أجمعوا على عدد من المبادئ الأساسية في السياسة الخارجية بما فيها أهمية الاحتفاظ بسياسة خارجية مُستقلة والعمل بوصف إيران القائد الأهم في العالم الإسلامي من خلال العمل لإبراز صورة التضامن مع البلدان النامية والقضايا الأهم في الشرق الأوسط والخليج العربي،مع الاحتفاظ بآلة عسكرية قوية[63].

وعليه يُمكن القول أن هناك العديد من المُتغيرات الداخلية التي تؤثر في أدراك صنّاع القرار في البلدين العراق وإيران وتدفعهما إلى تعزيز علاقاتهما بشكل اكبر في ضوء السيولة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية التي يمر بها عالم اليوم من جهة، وانطلاقاً من العراق بوصفه الحلقة الأولى في المنظومة الأمنية والاقتصادية والجيو–إستراتيجية التي تحرص الولايات المتحدة على بنائها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، الأمر الذي لابد وان يُلقي بتداعياته الايجابية والسلبية على العلاقات بين أهم بلدين في جنوب غربي آسيا.

المطلب الثاني: المتُغيرات الخارجية

لاشك إن المتغيرات الإقليمية والدولية تُعد من أهم المُتغيرات الخارجية المؤثرة في تطور العلاقات العراقية – الإيرانية، لاسيما إن كلاّ منهما يُعدَّ من القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، وكل منهما يعمل على ترتيب علاقته مع دول منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي أولاً والقوى الفاعلة في النظام الدولي فيما بعد 2003/4/9، لخلق أرضية فاعلة ومؤثرة تهيئ له الانطلاق نحو الشؤون الإقليمية لتحقيق مصالحه الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن أن كلا منهما

63 **مارك ج غاسيوروفسكي، إيران..الجمهورية الإسلامية هل يمكن أن تبقى ؟، ، الشرق الأوسط عام 2015 ..من منظور أمريكي إعداد:جوديث س.يافيه. ترجمة أحمد رمو ، دار علاء الدين ، دمشق ،الطبعة (18) ،عام 2005، ص (115) .**

يُدرك أن الولايات المتحدة ستحرص على ضمان الهيمنة على مقدرات الشرق الأوسط وعبر مبادرتها للشرق الأوسط وبما يضمن مصالحها العالمية في كل مكان في العالم وباستخدام شتى وسائل الضغط المناسبة على القوى الأخرى فيه، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية[64]، الأمر الذي يدفع بكل منهما أو إحداهما على العمل لتحييد الضغوط المُترتبة على الدور والتواجد الأمريكي في العراق والشرق الأوسط، أو على الأقل تهميش آثارها السلبية على مصالحهما الإقليمية والدولية حتى يتسنى لهما الظهور بوصفهما قوى إقليمية فاعلة في النظام الإقليمي للشرق الأوسط والخليج العربي.

وفي العموم أثارت مبُادرة الشرق الأوسط الكبير الامريكية إيران التي ترى أنها تستهدفها وتستهدف الدور الإقليمي الإيراني بالدرجة الأولى . فحدودها الشرقية تجذبها إلى أكبر تكتل بشري قوامه نحو 3 مليار نسمة متواجد في كل من (الصين والهند)، فضلاً عن عدد سكان دول جنوب شرقي أسيا المقدر ب800 مليون نسمة ،إلى جانب اليابان والتي يُتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالي (127) مليون نسمة بحلول عام 2025[65]، ليشكلوا حوالي 3 % فقط من سكان العالم[66]، وإلى أربع قوى نووية مُمثلةً في كل من (الصين، روسيا، الهند، باكستان)، وإلى أكثر من عائلة لغوية (الأردية، الأرمينية، التركمانية)، وإلى أكثر من دين سماوي ومذهب وضعي لبعضهما امتدادات أصيلة داخلها (أي داخل إيران)، فضلاً عن قربها من أهم المراكز الدينية في العالم ولكل الأديان (مكة المكرمة والمسجد النبوي، المسجد الأقصى، أهم المراقد الدينية للشيعة في العالم ،بيت لحم في القدس وهيكل سليمان)،وإلى خلايا متطرفة منها النشط ومنها الساكن في انتظار لحظة ينشط فيها، وإلى فرص للاستثمار وأسواق هي الأكبر من حيث قدرتها الاستيعابية، وإلى قطب دولي (روسيا) هو حليفها اليوم، بعد إن كان مصدر تهديد لها حتى الأمس القريب . فإيران التي تجذبها حدودها الشرقية إلى هذا المزيج من الفرص والقيود،تحتاج إلى تأمين ظهيرها الغربي حيث الوجود العسكري الأميركي المُكثف، والمصادر العالمية للطاقة، والمصالح التجارية، ومشكلات الحدود،قبل أن تولي وجهها شطر الشرق الآسيوي الصاعد في السياسة الدولية،وهي قد تحتاج إلى ما هو أكثر من تأمين جناحها الغربي من أجل تطويعه للمناورة به في علاقاتها مع الشرق[67]. وبناءاً على ما تقدم سنتناول المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية–الإيرانية بالبحث والتحليل من خلال التركيز على المُتغير التركي في وقتٍ بدا فيه البرنامج التركي للمنطقة مُتكامل في الأهداف والأدوات والمُعالجات الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية الإقليمية والدولية، مُبتعدين عن التأثير العربي على العلاقات العراقية –الإيرانية لما يتسم به المشروع العربي من تشرذم في الأهداف والمواقف وانعدام للتكامل في الأدوات وتعدد البرامج العربية المطروحة في الشرق الأوسط . ثم تناولنا دور المتغير الأمريكي بوصفه من أهم المتغيرات الدولية المؤثرة على العلاقات العراقية –الإيرانية،طالما أن الدور الأوربي في الشرق الأوسط يبدو دوراً غير مُباشراً بالرغم من حضوره السياسي والاقتصادي الدولي .

أولاً:–المتغيرات الإقليمية

ويتمثل أهم هذه المتُغيرات بالمُتغير التركي بسبب غياب المشروع العربي الواضح من جهة ،وضعف النفوذ الإسرائيلي في المنطقة بالرغم من العلاقات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية،والتي هي أساساً على نطاقٍ محدود:

---

64 رضوان عبد الله، العرب والنظام الدولي الجديد ، مصطفى الحمارنة (محرراً) ، في العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ،ص(50).

65 إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس ، مكتبة طرابلس العالمية، 1997 ،ص(273) .

66 بول كيندي،الاستعداد للقرن الحادي والعشرين،عمان، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، الشروق للنشر والتوزيع، 1993،ص (215) .

67 **نيفين مُسعد ، مُعضلة العلاقات العربية –الإيرانية مُنذ احتلال العراق، شبكة المعلومات الدولية ،www.Al-Siyassa Al-Dowlia.Ahram.org**

المُتغير التركي

لقد استقى النموذج التركي مكانته الدولية من كونه الدولة الإسلامية الوحيدة ذات نظام علماني معتدل، وتقدم نموذجاً إسلامياً مُعتدلاً يسعى حثيثًا الى الاندماج مع الغرب . وقد حافظت السياسة الخارجية التركية على توجهها الغربي بالرغم من تغير البيئة الدولية (الحرب الباردة وما بعدها) والداخلية (تحول في هياكل صنع القرار وفي توالي أحزاب تركية مختلفة في التوجه). والأمر الذي صعَّد من أهمية الموقف التركي إزاء المنطقة وأهم قضاياها الإسلامية والعربية.

وبالرغم من التدهور النسبي للقيمة الإستراتيجية لتركيا بعد 2003/4/9،إلا أنها ما تزال تتمتع بأهمية إستراتيجية في البلقان والبحر الأسود والقوقاز والمضايق البحرية في البسفور والدردنيل[68]. إذ ما تزال تتمتع بموقع استراتيجي مُتميز فهي تقع عند ملتقى القارات الثلاث أسيا وأوربا وإفريقيا لا يفصلها عنها إلا البحر الأبيض المتوسط، لتطل على البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود وبحر قزوين والبلقان والقوقاز لتكوَّن الجبهة الجنوبية الفاعلة لحلف شمال الأطلسي الناتو (NATO)[69]. فضلاً عن أنها تمتلك روابط جغرافية وتاريخية مع الدول العربية في الشرق الأوسط لتؤثر بالضرورة في خياراتها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وبما يزيد من الأهمية الإستراتيجية لتركيا، لاسيما وأنها تملك علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، علاوة على علاقاتها مع الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وجوهر المشروع التركي يتجسد في تقديم تركيا النموذج السياسي والاستراتيجي والاقتصادي لقيادة دول المنطقة في ظل مشروع شرق –أوسط أمريكي كبير بوصفها أهم الوكلاء له ،من خلال تقديم نموذج مُجتمعي حديث يوَّفق بين الحداثة المُستقرة في خانة المصالح الامريكية العليا في المنطقة والموروثات الثقافية والدينية لشعوب الشرق الأوسط،لتظهر بوصفها جسر الحضارات بين الشرق بموارده الطبيعية، الغرب بهيمنته السياسية والاقتصادية. والأدوات التي تستخدمها تركيا تتمثل بعناصر القوة الصلبة المتجسدة بكل من مستوى القدرات العسكرية العالية،الاقتصاد النامي والذي تجاوزت نسبة النمو فيه الـ10% لتأخذ تركيا التسلسل الـ 17 بين أهم الاقتصاديات في العالم من حيث كُبر حجم الاقتصاد، فضلاً عن التداخل الكبير في النظام الاقتصادي العالمي، والعضوية الفاعلة في حلف الناتو، فضلاً عن عنصر أساسي من عناصر القوة الناعمة والمُتمثل بجاذبية المشروع التركي لدول المنطقة[70]، الأمر الذي لابد أن ينطوي على تداعيات مُباشره على العلاقات العراقية – الإيرانية،لاسيما وأن إيران تملك مشروعاً إقليميا يبدو مُعاكساً في الاتجاه مع المشروع التركي، معتمدةً على قدراتها الاقتصادية والإستراتيجية وحضورها الجيو–استراتيجي والسياسي والديموغرافي المُتميز مع دول المنطقة الأهم بالنسبة لكل من إيران وتركيا ،لاسيما أن إيران،وبسبب غياب المشروع العربي الواضح،والتطور الكبير في العلاقات التركية –الإسرائيلية والعلاقات التركية –الامريكية، كسبت كل التكوينات الشعبية المُعادية للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة،بل أن قدراتها الديموغرافية والإستراتيجية والسياسية، وامتداداتها الطائفية والعرقية في الخليج العربي، فضلاً عن أن علاقاتها مع أغلب القوى السياسية في الشرق الأوسط تُتيح لها أمكانية تقاسم النفوذ مع الولايات المتحدة عليها ،وبوصفها شريكاً جيو–استراتيجياً مُتميزاً.

---

68 **مصطفي اللبّاد،هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية ؟، القاهرة ، مركز الشرق للدراسات الإقليمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد 135، خريف 2008 ، ص(3) .**

69 **المصدر نفسه ، ص (3) .**

70 **المصدر نفسه ،(3) .**

ويبدو أن هذه المتغيرات وضعت إيران في موقع قوة التغيير بوجه الأدوار الامريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط مقابل السلطات العربية والتي وضعت نفسها في موضع قوى الدفاع عن الأمر الواقع، الأمر الذي يعمق الفجوة بينها وبين الشعوب العربية، وهو ما يُعطي أفضلية نسبية للدور الإيراني على الدور التركي، ويزيد من القبول الشعبي بدور إقليمي مُتميز لإيران في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل،وهو ما تحرص إيران وعبر تأكيدها على دعم حزب الله وحركة حماس والقضايا العربية الفاعلة في المنطقة على استثماره الاستثمار الأفضل، الأمر الذي يُلقي بتبعاته على العلاقات العراقية – الإيرانية،لاسيما وان العراق يشكل نقطة التقاطع الأهم بين المشروعين التركي–الأمريكي والإيراني في المنطقة،وان تركيا تُعَّد أحد أهم حلفاء إسرائيل في المنطقة.

على أنه من جهة أخرى لمَّا كان التيار السياسي الحاكم في تركيا تياراً إسلامياً (معتزلياً) فأنه يمتلك أهم مقومات التقارب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية،طالما أنهما متوافقان إزاء أهم القضايا الإسلامية في المنطقة،ولعل الموقفين التركي والإيراني الرافض للهجوم الإسرائيلي الأخير مع مطلع عام 2009 على غزة خير دليل على ذلك . فضلاً عن التوافق الإيراني– التركي حول القضية الكردية ورفضهما لإقامة إقليم كردي مُستقل في شمال العراق، الأمر الذي يُفيد توافق مواقف وإرادات البلدين من القضية الكردية شمال العراق، وعليه يُمكن القول أن إضعاف النشاط الكردي، هو القاسم المشترك بين تركيا وإيران،ذلك القاسم المتمثل بنشاط حزب العمال الكردستاني على الشريط الحدودي بين تركيا وإيران والعراق، وهذا ما يشير إليه القصف المتكرر من الجيشين التركي والإيراني من حين لآخر، لمناطق تواجد القوى الكردية المسلحة على الحدود العراقية مع بلديهما.

ولعل الأزمة الاقتصادية التي بدأت نذرها في تركيا ومنذ وقت مُبكر تُسهم بشكل كبير في دفع صانع القرار التركي إلى توثيق علاقاته الاقتصادية مع كل من العراق وإيران في الوقت نفسه ، لاسيما وأن إيران بدأت تُعاني من الصعوبات الاقتصادية بسبب الضغوط الاقتصادية التي فرضتها عليها المجموعة الدولية بسبب برنامجها النووي،لتبدو الأخيرة في حاجة ماسة إلى تعزيز علاقاتها مع الشريك الإقليمي التركي والذي بلغت نسبة النمو الاقتصادي فيه أكثر من (10%)[71]، ومن المتوقع أن تصل احتياجات تركيا للغاز إلى (1.4) مليار متر مكعب خلال السنوات الأربع القادمة، وبالتالي ترى أنقرة أن أرخص هذه المصادر هي الطاقة الموجودة إيران ودول الخليج العربي، فضلاً عن المتوافرة في كل من آسيا الوسطى وبحر قزوين ومن ثم لتنصب الجهود التركية في تذليل كل المعوقات في هذا الطريق. وحقيقةً تصبو تركيا إلى التحرك نحو جعل تركيا ممراً لأنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا، وربما يشكل مشروع(نابكو) لمد خط أنابيب بطول (3300) كم وبقيمة (5.6) مليارات دولار[72]، فقد تعمل تركيا على أقامة هذا المشروع لنقل البترول من الخليج العربي وعبر ميناء جيهان التركي على الحدود العراقية –التركية إلى دول أوربا الغربية، وعن طريق إيران لنقل البترول القادم من إيران أيضاً إلى دول الاتحاد الأوربي.

---

71 **حيث تؤثر الأزمة الاقتصادية بصورة حادة على برامج التسلح التركية في ظل مطالبة صندوق النقد الدولي بخفض الإنفاق العسكري التركي.لتجمد المؤسسة العسكرية التركية في منتصف ابريل 2001 حوالي 32 مشروعاً لشراء الأسلحة والمعدات تقدر قيمتها بحوالي(5,19)مليار دولار ومما ساعد على ذلك انخفاض حدة الصراع التركي – اليوناني، ويتوقع ألا تزيد موازنة القوات المسلحة التركية على 3% من الناتج القومي الإجمالي في الأعوام من 2003 – 2012 التي تغطى المشروعات العسكرية الممتدة على مدى عشر سنوات على الرغم من هذه التوقعات. تركيا تطمح إلى دور إقليمي أوسع مجدداً 2009/1/4شبكة المعلومات الدولية www.bbcarabic.com .**

72 **المصدر نفسه.**

واهم من هذا وذاك فأن الاستقرار في العراق يُفيد استقرار الشرق الأوسط وبما يضمن المصالح التركية والإيرانية والعراقية معاً،لاسيما أن إيران تُدرك أنّ مشروع تقسيم الدول العربية وبدءاً من العراق يواجه رفضاً من الدول العربية وتركيا أيضا. فهذه الدول ترى أن أي تقسيم للعراق يخدم المُخطط الإسرائيلي في الشرق الأوسط والرامي إلى تفتيت المنطقة، وبما يجعل المنطقة عُرضة لتحولات خطيرة على مستوى بناءها الداخلي عرقياً ودينياً، وهذا ما سيجعل الأمر بين تركيا الرافضة للتقسيم وإسرائيل المُطالبة به مصدر خلاف استراتيجي بينهما وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وهنا يبدو أن مصالح تركيا وإيران وسوريا قد توافقت إلى حد إحراج الولايات المتحدة إذا ما أرادت اختيار الرؤية الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، الأمر الذي يعني تأييد الحكومة التركية لتوثيق العلاقات العراقية –الإيرانية طالما أنها لن تمس المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بوصفه نوعاً من استخدام إستراتيجية تأمين المصالح التركية الإقليمية بالتوافق مع المصالح العراقية والإيرانية، فيما لو أرادت الولايات المتحدة التخلي عن تركيا لصالح إسرائيل يوماً.

ويُضاف إلى هذا المُدرك الاستراتيجي التركي حقيقة أن لعبة التفتيت لدول الشرق الأوسط لن تنجو منها تركيا فعندما تتمكن الولايات المتحدة من إقامة قواعدها العسكرية الست في العراق، سوف تكون غير مُستعدة للبقاء في قاعدة انجر ليك التركية ضمن حلف شمال الأطلسي وقد لا تحتاجها مطلقاً أذا ما رتبت وضعها الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط، وطبَّعت من علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خصوصاً، وبالتالي سينتهي تواجد القوّات الأمريكية في تركيا، التي لن تصبح حليفاً استراتيجياً للقوى الدولية الكبرى والولايات المتحدة، فتدخل ضمن لعبة التقسيم تحت ذريعة الرضوخ لمطالبة الأقليات[73]، ولهذا ليس من البعيد أن تُضحي الولايات المتحدة بتركيا وخصوصاً في مسألة الأكراد من أجل تطويق إيران أو على الأقل تغيير السياسات الإيرانية الأكثر ضرراً على المصالح الامريكية في المنطقة . كما أنّ التحالف التركي . الإسرائيلي قد يدفع بالرياح الأمريكية العاتية باتجاه التركيز على إيران وهو يعني الاحتياج الأمريكي إلى تركيا في الوقت الحاضر فقط،الأمر الذي يُفيد تأييد تركيا للعلاقات العراقية –الإيرانية بدلاً من استعداء الطرفين أو احدهما على الأقل .

على أن هناك العديد من المفترقات بين تركيا وإيران وبما قد يُهدد العلاقات العراقية – الإيرانية،يبدو أهمها اختلاف النظم السياسية بين إيران وتركيا (إسلامي في إيران وعلماني في تركيا)، فضلاً عن اختلاف ثقافات شعبي البدين الجارين،إلى جانب اختلاف الأدوار والمشاريع الإقليمية بين الأتراك والإيرانيين. فضلاً عن العلاقات التركية –الإسرائيلية الخاصة. علاوةً على الدور الاستراتيجي الفاعل لتركيا بوصفها عضواً فاعلاً في حلف الناتو،وعلاقاتها الوثيقة والتزاماتها العسكرية والسياسية مع الولايات المتحدة، وبما يجعل من تركيا الظهير الساند المُحتمل لأي هجوم أمريكي مُتوقع على إيران ،كل تلك الأمور تُرتب ضغوطاً متزايدة على العلاقات العراقية –الإيرانية. وعليه أصبح العراق هو المحور الإقليمي الذي تراهن عليه دول المنطقة، حيث أن تقاسم النفوذ يميل إلى تحسين العلاقات السياسية وليس تعميق العنف في العراق لدى

73 **هيثم غالب الناهي،السياسية النووية الدولية ... و أثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية2005 ، الطبعة الأولى – مكان الطبع غير موجود، ص(324) .**

كل من إيران وتركيا وما لنا إلا أن نقرأ تصريحات أحمدي نجاد في تركيا حين دعا إلى وضع أسس لشراكة إيرانية . تركية من أجل دعم الاستقرار في المنطقة لنؤكد صحة افتراضنا هذا[74].

المُتغيرات الدولية :-

لعل أهم المُتغيرات الدولية المؤثرة على العلاقات العراقية -الإيرانية يتمثل بالمتغير الأمريكي بسبب الوجود والنفوذ الأمريكي المُباشر في العراق ودول المنطقة من جهة والعلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة من جهة ثانية ، وبسبب الدور غير المُباشر للإتحاد الأوربي في الشرق الأوسط على الرغم من حضوره السياسي والاقتصادي الفاعل في المنطقة والنظام الدولي من جهة ثالثة .

المُتغير الأمريكي :-

إنّ ما يُلاحظ على السياستين الأمريكية والإيرانية هو أن كلاهما يهدف إلى تحقيق هيمنة إقليمية في الشرق الأوسط،إلا أنّ الوسائل التي يستخدمها كل طرف تخضع إلى قدرة كل طرف على تسخير واستخدام تلك الوسائل،فالإيرانيون يستندون إلى امتداد ثقافي وحضور جيو-استراتيجي وجيو-سياسي وديموغرافي فاعل ومؤثر في المنطقة،علاوةً على أنهم يستخدمون الوسائل الثقافية والدينية والاقتصادية والتجارية أكثر من الوسائل الأخرى في تأجيج النفور الشعبي ضد الوجود والنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، مُستغلةً طبيعة ومضمون الأداء الأمريكي في تعاطيه مع القضايا العربية والإسلامية وأهمها قضية الصراع العربي-الإسرائيلي،واستمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل حتى في الهجوم الأخير على غزَّة عام 2009 . فضلاً عن طريقة تغيير الولايات المتحدة للنظام السياسي في العراق،والتي اتسمت باستخدام القوة العسكرية المُفرطة وخارج إطار الأمم المتحدة والسياقات الدولية المعروفة، فضلاً عن استمرار التأييد والدعم الأمريكي لبعض الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط في نفس الوقت الذي تدعو فيه إلى الإصلاح الديمقراطي للنظم السياسية،وبما يُثير النفور والاستياء الشعبي العام ضد التواجد والمشاريع الامريكية في المنطقة .

ومن جانب أخر تعتمد الولايات المتحدة على استخدام الوسيلتين العسكرية والاقتصادية أكثر من سواهما لأنها تُدرك أنّ حظها في استعمال الوسائل الثقافية للتأثير ليس ضئيلاً بسبب السيادة شبه الكاملة للفكر الإسلامي في الشرق الأوسط فحسب، بل لأنّ الخطاب الثقافي الأمريكي يتناقض في الكثير من الأحيان مع سياستها ومشاريعها في المنطقة،فضلاً عن أنها جاءت بمشروع وافد إلى المنطقة لا يستند على امتداد ثقافي واستراتيجي وسياسي في منطقة تبدو زاخرة بالمشاريع الإيرانية والتركية والعربية . وعليه يُمكن القول أنّ كلا الطرفين يمتلكان من وسائل وقدرات التأثير ما يجعلهما قادرين على التنافس فيما بينهما رغم غلبة النفوذ الأمريكي وعدم قدرة أحد الطرفين على حسم الأمر لصالحه ومصالحه بإلغاء الآخر. ويرى البعض[75]، أنّ إيران استطاعت أن تستغل أخطاء السياسة الأمريكية والعربية لتدخل بوصفها طرفاً أساسياً في القضايا العربية الأساسية (العراق، فلسطين، لبنان) وهي تمتلك قدرات إستراتيجية هامة كالمساحة الكبيرة ذات الموارد المتعددة ولديها تعبئة دينية لشعبها وموقع استراتيجي وتتحكم بأهم منافذ البترول في العالم. كما أنها استطاعت أن ترصف

---

74 **مصطفى اللباد،تطور العلاقات الإيرانية -التركية وانعكاساتها على المنطقة ، دمشق ،جريدة الجريدة ، شبكة المعلومات الدولية wwwhttp://www.marefa.org/index**

75 **حسن نافعة.ورقة عن الدور الإيراني قدّمها إلى ندوة لمركز الجزيرة للدراسات. قناة الجزيرة الفضائية – مباشر. حلقة دراسية بعنوان العالم العربي بين التحديات الراهنة و الخيارات الممكنة. يوم الأحد 24 / 12 / 2006 /.**

لها نفوذاً في لبنان، ولها علاقات وطيدة مع سورية ولها نفوذ في العراق وفلسطين، بسبب السياستين الامريكية والإسرائيلية وبما أثار عليها الولايات المتحدة التي تحالفت مع إسرائيل ومصر والأردن والسعودية.

إنّ الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة من حربها على الإرهاب ومبادرتها للشرق الأوسط الكبير هو تدعيم رسم شكل جديد لعلاقات القوة في العالم أو ما يُعرف بتدعيم أسُس جديدة للنظام العالمي الجديد الذي تنفرد الولايات المتحدة بقيادته، ليبدأ الحديث عن شرق أوسط جديد تتغير فيه القواعد من حيث الجغرافيا السياسية بل وأحيانا حتى من حيث الاجتماع والاقتصاد[76].

انتهزت الإدارة الأمريكية الفرصة، واتهمت إيران بإيواء مجموعة من أعضاء القاعدة الفارين من أفغانستان، كما أعربت عن قلقها من محاولات إيران الانتهاء من تطوير صاروخ ((شهاب 3)) الذي يصل مداه إلى 1300 كلم، ومع تزايد الحضور الجيو–استراتيجي الايراني في المنطقة كما اخذت تراقب بحذر البرنامج النووي الايراني لاسيما بعد أطلاق القمر الصناعي الإيراني ((أمل))،وتغلق على إيران شتى طرق التعاون مع أي قوى نووية خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية حتى لا يكتمل البرنامج النووي الإيراني، فسارعت الولايات المُتحدة إلى العمل من أجل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران حتى تقلل من القدرات الاقتصادية الإيرانية، وكما وصفه البعض العودة إلى سياسة الاحتواء ضد إيران .

ولعل أهم العقبات أمام تطبيع العلاقات الامريكية –الإيرانية يتمثل بالتعاطي الأمريكي والإيراني مع القضية العراقية ليظهر المتغير الأمريكي بوصفه من أهم المُتغيرات المؤثرة على العلاقات العراقية –الإيرانية، لاسيما وان الولايات المتحدة ترتبط سياسياً واستراتجياً بل وحتى اقتصادياً بالعراق،في الوقت الذي يُهدد فيه التواجد والقواعد الامريكية في العراق الامن القومي الايراني[77].

كما ان ما تقوم به الولايات المتحدة من أبداء مواقف مُتشددة إزاء البرنامج النووي الإيراني[78]، لاسيما بعد إطلاق القمر الصناعي الإيراني (أمل) عام 2009،فضلاً عما يُشاع داخل أروقة الكونغرس ووسائل الإعلام الدولية عن احتمالية تقديم الولايات المتحدة الدعم والتأييد للشباب الإيرانيين لتغيير حكومتهم[79]، كل تلك الأمور تُمثل أهم الضغوط السياسية والإستراتيجية على صانع القرار الإيراني تجاه العلاقات العراقية –الإيرانية وسبل تفعليها بما يضمن المصالح الإيرانية وبعيداً عن النفوذ والمشروع الأمريكي في العراق . كما أنها تُمثل أحد أهم الضغوط على صانع القرار العراقي في أطار تطوير علاقاته مع إيران ودون أثارة الولايات المُتحدة الامريكية التي تربطها مع العراق اتفاقية الإطار الاستراتيجي،والعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والعلمية .

وتأسيساً على ما سبق فأن الولايات المتحدة تسعى إلى تشكيل حالة أو نوع من التحالف العسكري والاقتصادي والأمني مع الحكومة العراقية ووفقاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المُتحدة أو إعلان المبادئ المُشترك بينهما ،وبما يُثير إيران، برغم أنها تُقيم علاقات تنسيقية مُتعددة مع الولايات المُتحدة والعراق في الوقت نفسه، لكن الطابع الإستراتيجي لهذه الاتفاقية المُرتبط بالقواعد العسكرية والمجال الأمني يجعل من مثل هذا التحول في العلاقة بين الحكومة

---

76 **أمل حمادة ، إيران و الشرق الأوسط الجديد، القاهرة،مجلة السياسية الدولية،العدد 152 ،2003 ابريل ، ص (135).**

77 **أمين طرزي، أسلحة الدمار الشامل في حسابات الأمن الإيراني... المخاطر التي تواجه أوروبا،لندن ،مجلة الشرق الأوسط، المجلّد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر 2004،شبكة المعلومات الدولية :–http://www.grc.ae**

78

79 **شبكة المعلومات الدولية :–www.bbcarabic.com**

العراقية والولايات المتحدة مجالاً لإعادة نظر إيران بعلاقاتها مع الولايات المتحدة اذ انها تعمل من خلال حلفائها على تطويق أي تداعيات سلبية على مصالحها من جهة، وستسعى إلى الضغط على الولايات المتحدة والغرب عموماً، بسبب وطبيعة الأداء الأمريكي في التعاطي مع القضية العراقية،وهذا ما لن تسمح به الولايات المتحدة ،إذ لن تقبل الولايات المتحدة بدور إيراني أكبر في العراق أو بتعاون عراقي – إيراني أعمق قد يُفضي بالعلاقات العراقية –الإيرانية إلى أقامة تحالف استراتيجي –اقتصادي –سياسي على غرار نظيره العراقي –الأمريكي،وبما قد يُفضي إلى أن تتحول العلاقات العراقية –الإيرانية إلى عقبة كأداء أمام المشروع الأمريكي في المنطقة ومبادرة الشرق الأوسط الكبير، وقد يعني هذا السماح لإيران عمليًا بالتمدد في منطقة النفوذ الأمريكية في الخليج العربي، حيث تلثا احتياطات النفط في العالم بشكل أو بأخر .

عوامل جديدة دعت الإدارة الأمريكية إلى إعادة التفكير في سياسة التقارب مع إيران، مع إدراكها أن بعض هذه العوامل، تقف وراءها إيران، فما يجري في العراق، من اضطراب مثير للقلق حول الأمريكيين، وما يجري في أفغانستان من عودة النشاط الحربي لحركة طالبان، وحتى تنظيم القاعدة، لا يجري بعيداً عن توجيه إيراني، إلى جانب النشاط الإيراني في دول آسيا الوسطي وبحر قزوين حول حقول النفط والغاز هناك، وامتلاكها لبعض الجوانب المؤثرة والأوراق الحيوية،وحضورها الجيو–اقتصادي في الخليج العربي وعلاقاتها المتطورة مع تركيا،وطبيعة تعاطيها مع القضايا الإسلامية والعربية وبما أكسبها حضوراً شعبياً عربياً إلى جانب حضورها الجيو–استراتيجي والديموغرافي،كلها أمور دفعت الولايات المتحدة إلى القبول بتعزيز العلاقات العراقية –الإيرانية،ودون الإضرار بالمصالح والنفوذ الأمريكي في العراق والشرق الأوسط ،وخير دليل على ذلك عمل اللجان التنسيقية الثلاثية التي جمعت كل من العراق وإيران والولايات المتحدة على طاولة واحدة .

الخاتمة والاستنتاجات

لاشك أن الدارس لتاريخ العلاقات العراقية . الإيرانية يلاحظ أنها لم تكن وليدة طفرة عابرة، بل هي علاقات ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وهي مُرشحة إلى مزيد من التعاون البنّاء والمثمر الذي يؤدي إلى تفعيلها، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات العصر، وبخاصة في المجالين: السياسي والاقتصادي، لأهميتها في بلورة الرؤى المستقبلية التي تُحصِّن تلك العلاقات وتُجذِّرُها، ومجمل ما سبق، يكشف أن السياسة الخارجية الإيرانية تعمل بمنطق الملفات في إدارتها للعلاقات مع العراق، حتى القضايا الخلافية فإنها تنتهج منهجاً مختلفاً بين قضية وأخرى، ويمكن أن نلحظ هذا المسلك في إدارة إيران لقضية توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق وإيران، والتحفظ على مضمون الاتفاقية العراقية –الامريكية، والقواعد الامريكية في العراق .

وعلى الرغم من الوجود الأمريكي المُباشر على الأراضي العراقية،فضلاً عن الاتهامات الامريكية بدعم إيران للجماعات الأصولية المتشددة، والتنديد الأمريكي بالملف النووي الإيراني، فهناك دائماً فرصة لمتغير جديد أو عامل طارئ في التأثير في عملية التطوير بالسلب أو الإيجاب،وسواء أكان الرئيس الإيراني ينتمي إلى التيار المحافظ أو الإصلاحي،فأن ذلك لا يعني حدوث انقلاب في السياسية الخارجية الإيرانية، لأنه ليس صاحب سلطة مطلقة ليقرر وحده تفاعلات إيران الخارجية، إلا أن الوضع الإقليمي يحتاج من إيران، في ضوء المُتغيرات الدولية الجديدة في المنطقة تدشين توجه جديد للمصارحة والمصالحة الإيرانية العراقية،لتتغلب على الرواسب المتراكمة وتتطرق إلى معالجة مُجمل القضايا الخلافية العالقة في العلاقات بين الطرفين الجارين، حتى لا تتحول إلى خلافات مُزمنة . لاسيما ان القيادات العراقية قادرة على استثمار

علاقاتها المتطورة مع الولايات المتحدة ،باتجاه تطمين الجانب الإيراني حول مضمون الاتفاقية العراقية –الأمريكية، وحقيقة النوايا الأمريكية إزاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وعموما، فأنه رغم المكاسب والفرص التي يتيحها التقارب العراقي–الإيراني، إلا إن مستقبل العلاقات العراقية–الإيرانية سيظل مرهوناً بقدرة الطرفين على احتواء وتحجيم الآثار السلبية للمتغيرات الإقليمية والدولية المُحيطة بهما على امن واستقرار المنطقة بشكل عام، والعلاقات بشكل خاص، واحتواء القضايا العالقة بينهما وبما من شأنه تعزيز علاقاتهما بشكل مٍُتسارع، لذا سيعمد كل منهما إلى تصعيد علاقاته وتعزيز فرص التعاون في الميادين التجارية والاقتصادية مع الآخر، التي تظهر بوصفها أول متغير ايجابي مؤثر في العلاقات العراقية–الإيرانية، ليتزايد دور هذا المتغير خلال السنوات القادمة في إطار دبلوماسية التجارة والتي أصبحت تفرض نفسها بقوة على أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، لاسيما مع دول مثل العراق بإمكاناته الاقتصادية والبشرية الواعدة، الأمر الذي قد يُخرج إيران مما أصابها في السنوات الأخيرة من ركود وبطالة وتضخم بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والدول الأوربية عليها،لتظهر المتغيرات الاقتصادية والإستراتيجية بوصفها من أهم المتغيرات وأكثرها تأثيراً في العلاقات العراقية –الإيرانية للمرحلة القادمة.

وتأسيساً على ما سبق فأن العلاقات العراقية–الإيرانية في ظل الواقع الدولي الجديد يجب أن تحتكم إلى منطق السلام والأمن في إطار التعامل السياسي بينهما، على أساس من التكافؤ والمُشاركة في المصالح المتبادلة والمشتركة بينهما على الصعد الاقتصادية والإستراتيجية. لذلك فان هنالك العديد من الوسائل والحلول المطروحة أمام الدولتين لتعزيز إجراءات الثقة بينهما ويمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

أولا: إقامة علاقاتهما على أساس من التكافؤ في الفرص والمشاركة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بعلاقاتهما وعلى المستويات الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية،لضمان مصالحهما المتبادلة والمشتركة.

ثانياً: وضع خارطة طريق لتفعيل التبادل التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين الجارين وتعزيز حجم وقيمة التبادل التجاري .

ثالثاً: تجديد معاهدة السلام التي أنهت الحرب العراقية –الإيرانية، والمعاهدات الاقتصادية الثنائية.

رابعاً: اللجوء إلى الحوار الدبلوماسي البنَّاء والركون إلى أسلوب التفاوض طويل المدى بدلاً من التصعيد العسكري حول العديد من القضايا الخلافية، يبدو أهمها في الوقت الحاضر القضايا الحدودية.

خامساً: إن الحل الأمثل والأكثر واقعية لحل قضية مشاركتهما في مياه شط العرب على العمل لتنحية هذه القضية جانباً ولو بشكل مؤقت للحيلولة دون تهديد هذه القضية للعلاقات العراقية –الإيرانية.

سادساً: تفعيل التنسيق الأمني–الاستراتيجي بينهما على الحدود للحيلولة دون تدفق المسلحين وبما قد يُهدد العملية الديمقراطية الفتية في العراق، مع التأكيد على اشتراكهما في المحافل الأمنية متعددة الأطراف لتقريب وجهات نظرهما حول أهم القضايا الأمنية والاقتصادية للشرق الأوسط عموماً.